العدالة
الجندرية

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

التكيف مع جائحة كوفيد- 19 في الأردن:
مقاربة الأمن البشري من منظور النوع الاجتماعي

محرر مشارك د. سوسن المجالي

2021
ARDD

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

تأسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية عام 2008 في عمان - الأردن، كمنظمة مجتمع مدني تسعى لتشكيل مشروع نهضوي عربي يسهم في مواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي ويبني على أهم منجزات وأفكار مشاريع النهضة العربية السابقة بهدف فتح باب المشاركة المستقبلية في صياغة إجراءات ملموسة لتحقيق التغيير والتطور المنشودين من خلال تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات للأفراد والمجتمعات المهمشة - بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين - لاكتساب حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتمتع بها من خلال تقديم المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، وتعبئة وسائل الإعلام والقاعدة الشعبية، وإجراء الأبحاث وحشد التأييد لرفع وعي كافة الجهات المعنية محليًا وإقليميًا ودوليًا بالتحديات التي يواجهها الأشخاص المستضعفون في الأردن والعالم العربي.

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

التكيف مع كوفيد - 19 في الأردن:
مقاربة الأمن البشري من منظور النوع الاجتماعي

محرر مشارك د. سوسن المجالي

2021

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	**3**
1. تمهيد	**4**
الأمن البشري والتعافي المراعي للنوع الاجتماعي	5
نبذة عن التقرير	6
2. لمحة عن الأمن البشري في الأردن	**6**
الأمن الاقتصادي	9
الأمن الغذائي	10
الأمن الصحي	11
الأمن البيئي	12
الأمن الشخصي	13
الأمن المجتمعي	15
الأمن السياسي	15
3. سيناريوهات تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري في الأردن وعوامله	**16**
3.1 العوامل	**17**
3.1.1 العوامل السياسية	17
3.1.2 العوامل التشريعية	17
3.1.3 العوامل الاقتصادية	18
3.1.4 العوامل الاجتماعية	21
3.1.5 العوامل التكنولوجية	18
3.2 السيناريوهات	**19**
السيناريو المتفائل: الجائحة تحت السيطرة والأمن البشري محمي	19
السيناريو المتشائم: خروج الجائحة عن السيطرة والأمن البشري في خطر متزايد	20
السيناريو المحايد: احتواء جزئي واستمرار الوضع الراهن	20
4. التوصيات	**27**
الملحق 1	**29**
الملحق 2	**29**
5. قائمة المراجع	**30**

الملخص التنفيذي

يأتي هذا التقرير نتاج جهد بذلته الجهات المعنية في المجتمع المدني من أجل التوصل بالإجماع إلى تحديد إستراتيجيات التدخل الممكنة التي تهدف إلى التقليص من التبعات السلبية للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي. لقد كان وضع الأمن البشري في الأردن قبل الجائحة معقداً، وهشاً بشكل خاص في بعض الأحيان، وأثرت جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية التي أعقبتها سلباً على جميع جوانب الأمن وسيبقى الحال على ما هو عليه ما لم يتم اعتماد تغييرات جوهرية فيه.

«يُقال إن الأردن قد لجأ إلى آلية قسرية جيدة لفرض الإغلاقات غير أنه لم يكن مجهزاً من الناحية الهيكلية للتعامل مع التفشي واسع النطاق للفيروس» (Jensehaugen، 2020) على الرغم من تمكّن الحكومة من احتواء الأزمة الصحية إلى حد كبير، إلا أن العواقب الاقتصادية والسياسية المتعلقة بتدابير الاحتواء المعتمدة هذه كانت ذات تأثير عميق، وذلك من حيث إمكانية تكثيف التوجهات غير الديمقراطية/السلطوية والتي تفتقر إلى الشمول.

يتبنى التقرير مقاربة الأمن البشري من منظور النوع الاجتماعي للنظر في الجوانب السبعة من هذا الأمن في الأردن وهي؛ الجانب الاقتصادي، والصحي، والغذائي، والبيئي، والشخصي، والمجتمعي والسياسي، بالإضافة إلى وضع ثلاثة سيناريوهات مختلفة (متفائل، ومتشائم ومحايد) لأثر جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري. ويلجأ التقرير إلى منظور النوع الاجتماعي في تحليله ويمنح للمرأة صوتاً للتوصل إلى حلول للتعافي بحيث تراعي النوع الاجتماعي؛ إذ يضمن نهج الأمن البشري القائم على النوع الاجتماعي تحليلاً شاملاً حقيقياً يرتكز على الأشخاص فيما يتعلق بالإجراءات المقترحة للاستجابة للتحديات الراهنة.

تستند السيناريوهات والتوصيات المقترحة إلى أبحاث ونقاشات عبر الإنترنت جرت عبر تطبيق زوم وذلك بتيسير من منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) والتحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، مع مجموعة من المتخصصين في الحماية الاجتماعية من ناشطين، وأكاديميين، وسياسيين وممثلين عن المجتمع المدني من الأردن والمنطقة؛ إذ تناولت الجلسات مختلف العوامل (السياسية، والاقتصادية، والتشريعية، والاجتماعية، والتكنولوجية) المتصلة بتداعيات الجائحة. إضافة إلى ما سبق، ينبع مدى ارتباط تحليل سياق الأمن البشري وأهميته وفهمه في الأردن من كونه مؤشراً أساسياً للطريقة التي ستتكيّف بها البلاد في أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

1. تمهيد

سجلت المملكة الأردنية الهاشمية في الثاني من آذار/مارس من عام 2020 أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا (كوفيد-19) ملتحقاً بركب المعركة العالمية لمكافحة الفيروس. على الرغم من ضعف الاقتصاد وقدرات الرعاية الصحية المتوفرة، فقد جرت السيطرة نسبياً على الموجة الأولى من كوفيد-19 في الأردن مع اتخاذ الحكومة خطوات فورية للحفاظ على تسطيح منحنى الإصابة بالفيروس لبعض الوقت (انظر الشكل 1).[1] بدأت الاستعدادات لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19) عندما أخذ الفيروس بالانتشار في الصين وذلك عبر تشكيل لجنة الأوبئة في 26 كانون الثاني/يناير والتي وضعت عدة بروتوكولات للتعامل مع الوصول المتوقع للفيروس إلى البلاد. (يونس، 2020). وبعد تسجيل أول حالة إصابة بالفيروس، شكلت الحكومة الأردنية لجنة مشتركة بين الوزارات لإدارة حالة الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، والتعجيل في خطط الطوارئ والإشراف على هذه العملية (البنك الدولي، 2020أ). وعليه، نفذت الحكومة عدة إجراءات للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدارس، والحدود البرية والبحرية، وتعليق الرحلات الجوية الوطنية والدولية. (Jensehaugen، 2020)

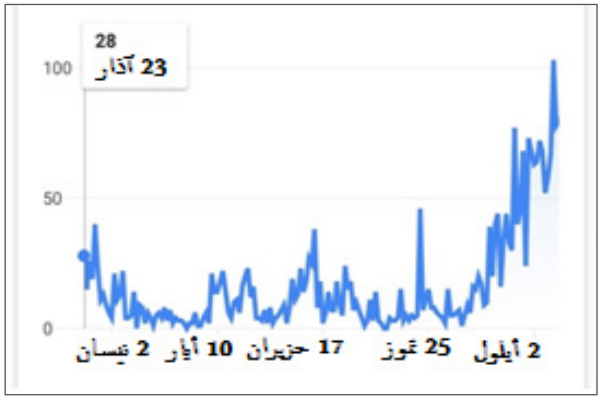

الشكل :1 وضع فيروس كورونا (كوفيد -19) في الأردن بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر.2020

علاوة على ذلك، تم إصدار قانون الدفاع رقم 2 لسنة 2020 بإنفاذ أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992 البلاد تحت قوانين الطوارئ العسكرية ومنح الحكومة صلاحيات أوسع لمكافحة الفيروس. وفي آذار/مارس 2020، فُرض منع تجول كامل، بما في ذلك توقف معظم الخدمات عن العمل (أي المحال التجارية، والمؤسسات الدينية، ووسائل النقل) (منظمة العمل الدولية، 2020).

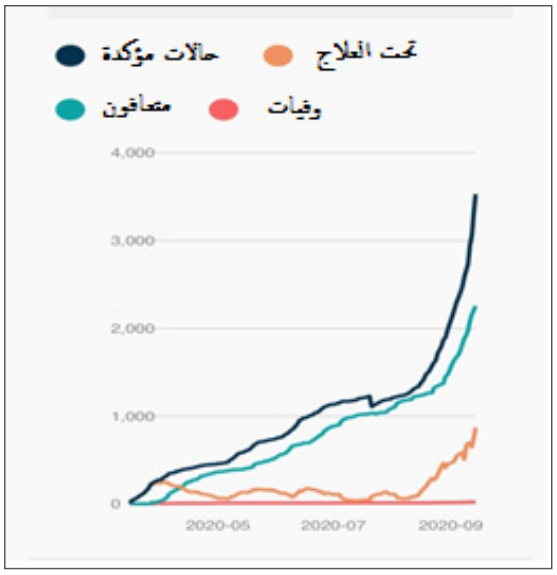

الشكل2: وضع فيروس كورونا (كوفيد -19) في الأردن بين نيسان وأيلول 2020.

خلقت هذه الإجراءات القاسية والمقيّدة معطيات واقعية اجتماعية واقتصادية صعبة، وأثارت تساؤلات سياسية وتشريعية والتي، كما يبحث التقرير باختصار، تهدف إلى تجنيب الدولة تبعات وآثاراً أسوأ من أي مكان آخر (يونس 2020) وفي شهر أيار/مايو، بدأت الحكومة في تخفيف القيود تدريجياً من خلال تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي وإلزام المواطنين بارتداء الكمامات في المنشآت التجارية، ووسائل النقل العام والمرافق الحكومية (Al-Monitor، 2020).

على الرغم من الزيادة التدريجية في أعداد الحالات الإيجابية في أواخر شهر آب/أغسطس 2020، عاد 2.1 مليون طالب وطالبة إلى المدارس في مطلع شهر أيلول/سبتمبر وأُعيد فتح مطار الملكة علياء الدولي بعد ستة أشهر من الإغلاق (Al-Monitor، 2020). وفي الرابع من أيلول/سبتمبر، خضعت كل من عمان والزرقاء لحظر تجوال كامل، مع إعفاء العمال الأساسيين فقط من حظر التنقل خارجاً (المرجع نفسه). وبعد أسبوعين من بدء العام الدراسي

1 المصدر: https://corona.moh.gov.jo/en

الجديد، عاد منحنى الإصابات بالفيروس إلى الارتفاع مجدداً وشهد الأردن موجة ثانية من فيروس كورونا (انظر الشكل 2)[2]، حيث سجل أكثر من 4,779 حالة إصابة وإجمالي 30 حالة وفاة.[3] ونتيجة لذلك، أعلنت الحكومة فرض سلسلة من القيود على مستوى البلاد لمدة أسبوعين بدءاً من 14 أيلول/سبتمبر شملت إغلاق المؤسسات الدينية والأسواق العامة والمدارس، والتحول إلى التعلم عن بعد باستثناء صفوف الأول والثالث الابتدائي، والثاني عشر. (المرجع نفسه)

لقد كان للجائحة أثر مروّع على الناس بطرق ما زلنا نكافح للتعامل معها؛ (Human Security Collective، 2020) إذ إن لجائحة كوفيد-19 تأثيراً اجتماعياً واقتصادياً شديداً على الأشخاص والمجتمعات في كل بلاد العالم تقريباً. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020) كما تفرض الجائحة وتبعاتها مخاطر جسيمة على الأمن البشري والانتعاش الاقتصادي، سواء في الأردن أو في أي مكان آخر في العالم، فضلاً عن التحدي المتمثل في زيادة حالة عدم اليقين الإقليمي. (المرجع نفسه)

ومع استمرار التحديات المفروضة على الصحة العامة جراء كوفيد-19، فإنها تجبر الحكومات والجهات المعنية الأخرى (أي المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية) على التفكير في المفاضلة بين الصحة والجوانب الأخرى من الأمن البشري، واتخاذ إجراءات قد تتعارض مع الحقوق الراسخة. (Human Security Collective، 2020) فقد فاقمت الجائحة من أوجه عدم المساواة القائمة؛ إذ عرّضت الفئات الأكثر تأثراً وضعفاً مثل اللاجئين، وكبار السن، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والنساء، وذوي الدخل المنخفض وذوي الإعاقة إلى مزيد من أوجه اللامساواة والهشاشة. (المصدر ذاته) وأدت تدابير احتواء الأزمة بما في ذلك الحفاظ على التباعد الاجتماعي وتعليق معظم الأعمال التجارية إلى تقليص الأنشطة البشرية، وأسفرت عن تنامي مستويات البطالة، والفقر، والجوع، والعنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. (المصدر نفسه)

الأمن البشري والتعافي المراعي للنوع الاجتماعي

يستدعي النهج الذي يضمن الأمن البشري وجود استجابات ترتكز على الأشخاص، بحيث تكون شاملة ومحددة السياق وموجهة نحو الوقاية، ومن شأنها تعزيز حماية جميع الأشخاص والمجتمعات وتمكينهما؛ فهو يقوم على الملكية الوطنية ويُسلّم بالصلة القوية بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، ويأخذ بعين الاعتبار الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. باختصار، من حق الناس أن يعيشوا بحرية وكرامة بمنأى عن الفقر والعوز. وبما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمن البشري تتفاوت بشكل كبير بين البلدان وداخلها أيضاً، فهو يقتضي حلولاً وطنية تضع في حسبانها المعطيات الواقعية المحلية.

وتحتاج الجماعات النسائية أيضاً إلى إيجاد المساحة التي تساعد على إسماع صوتها في الخطابات المتعلقة بالتعافي والإنعاش، وفي هذه الحالة، في الأردن. فقد تأثرت النساء على نحو غير متناسب بجائحة كوفيد-19 في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك الأردن، كما يُعتبرن من الجهات المعنية الرئيسية في بذل مساعٍ مستدامة للاستجابة للمخاطر التي تهدد الأمن البشري في بلدانهن. تشهد جهود الاستجابة التي بذلها المجتمع المدني خلال العام الماضي على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني، لاسيما تلك المنظمات التي تقودها النساء، في الأردن. ولا بدّ أن نتذكر أنه خلال فترة الإغلاقات في ربيع عام 2020، وعندما توقفت الجهات الفاعلة الدولية والحكومية عن العمل في الميدان، كان لعمل المجتمع المدني، سواء مع قوات الجيش أو بمفرده، دورٌ فاعلٌ ومفيد في تقديم المساعدة وتوزيع المعونات على كثير من المحتاجين. وقد استجابت منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بسرعة لتلبية احتياجات مجتمعاتها، وقدمت المعلومات اللازمة حول احتياجات أولئك الذين يعانون من أوضاع هشة وضعيفة والمخاطر التي تواجههم. ومما لا شك فيه أن المجتمع المدني، والنساء في أغلب الأحيان، قد سارع إلى تحمّل المسؤولية وملء الفراغ الذي أحدثته الأزمة.

2 المصدر: https://corona.moh.gov.jo/en

3 من https://corona.moh.gov.jo/en. هذه الأرقام عرضة للتغير

نبذة عن التقرير

يهدف التقرير إلى التوصل إلى فهم تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري في الأردن من خلال الإجابة على أسئلة متعلّقة بالتوجهات، والمحركات الرئيسية والجهات الفاعلة في هذا الأمن بهدف وضع ثلاثة سيناريوهات محتملة (متفائل، ومتشائم ومحايد) على المدى القصير والمتوسط والطويل. وقد اعتمد التقرير قدر الإمكان نهج الأمن البشري القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك اعتماد منظور النوع الاجتماعي عند مناقشة التحديات والتوصيات.

قد تكون الجائحة آخذة بالانحسار في ظل الوضع الراهن، لكن من المحتمل أيضاً أن تتفاقم أو أن تستمر تداعياتها لفترة طويلة. ويُظهر تحليلٌ على المستوى الكلي مدى أهمية إدراك إمكانية وقوع أزمات عالمية أخرى كذلك، نظراً لعوامل أخرى مثل المعدلات المرتفعة من الإنتاج والاستهلاك العالميين، والإدارة السيئة وغير المستدامة للموارد، ومختلف المكونات الأخرى ذات الإشكالية المتعلقة بما أصبح يُنظر إليه على أنه حياة عادية. أما على مستوى أكثر محلية، فإن هذا التقرير يهدف إلى استكشاف سيناريوهات الأمن البشري المحتملة التي يمكن أن تفرضها جائحة كوفيد-19 على فئات مختلفة من المجتمع في الأردن وتوقعها أيضاً، واقتراح عدة سبل للمضي قُدماً.

بُني التقرير على مراجعة موسعة للمستندات، والدراسات وعمليات جمع البيانات ذات الصلة استناداً إلى مجموعة متنوعة من الخطط، والتقارير، وأوراق السياسات والتقييمات السريعة حول الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتي نشرتها المنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية ومراكز الأبحاث في الأردن. وقد أرست البيانات المجمّعة الأساس لإطلاق حوار بين الخبراء من مختلف الخلفيات والتخصصات من الأردن حول السيناريوهات المختلفة المحتملة لتأثير كوفيد-19 على جوانب الأمن البشري السبعة. وقد وضعت منظمة النهضة (أرض) الأسئلة التوجيهية لهذه المناقشات عبر إجراء مراجعة للمؤلفات ذات الصلة وتحليل احتياجات هذا الأمن. (انظر الجدول 1 الملحق 1).

قامت منظمة النهضة (أرض) بتيسير جلسات نقاش عبر الإنترنت مع مجموعة من الباحثين، وصانعي السياسات، والناشطين، والسياسيين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والخبراء الحكوميين والمستقلين (انظر الجدول 1). وعُقدت هذه الجلسات بين 22 نيسان/أبريل و17 حزيران/يونيو 2020 تلاها تمرين مخصّص لبناء السيناريوهات، وهو عبارة عن منهجية تستخدم للمساعدة في فهم النطاق الكامل للاحتمالات التي تطرح نفسها في عدة مجالات، بما في ذلك التنمية الاجتماعية، أمام الجهات المعنية وصانعي السياسات. ويُعد بناء السيناريوهات أمراً هاماً عند التعامل مع حالات عدم اليقين الحرجة مثل أثر كوفيد-19 وتعقيدات القوى التي تدفع التغيير المستقبلي وتقوده. كما أنه يتيح فرصاً لاستكشاف تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري في الأردن والتفكير بطرق فعالة للاستجابة لها. وعلاوة على ذلك، يمنح هذا البناء الجهات المعنية فرصة التعامل بشكل أفضل مع تعقيدات فترة ما بعد كوفيد-19؛ إذ يساعدها على دراسة افتراضاتها وتصوراتها حول المستقبل وتحديها ومناقشتها، ويشحذ قدرة هذه الجهات على إعادة تنظيم تصورها للواقع نظراً للمستقبل المجهول. (Provo وآخرون، 1998)

2. لمحة عن الأمن البشري في الأردن

وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، يبلغ عدد سكان الأردن 10,722,618 نسمة؛ يعيش غالبيتهم، أي 91.5% منهم في المناطق الحضرية مع كثافة سكانية منخفضة تبلغ 118.9 شخص/كم مربع (دائرة الإحصاءات العامة، 2020). كما تقل أعمار 74% من الناس تقريباً عن 30 عاماً (المرجع نفسه). ويستضيف الأردن حوالي ثلاثة ملايين لاجئ مسجل؛ من بينهم أكثر من مليوني فلسطيني (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، 2020)، ونحو 656,000 سوري. ويقطن قرابة 124,000لاجئ في المخيمات الكبيرة: 67,000 عراقي، و15,000 يمني، و6,000 سوداني و2,500 من 52 جنسية أخرى. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019) ويفتقر الأردن إلى الموارد الطبيعية (فهو ثاني أفقر دولة في العالم من حيث المياه)، مع قدراته المحدودة من حيث الخدمات الصحية، ووجود معدلات بطالة، وبطالة مقنّعة عالية من جهة أخرى، فضلاً عن معاناة

أمـوال الدولـة مـن عجـز دائـم، (Combaz ،2019). إن الأردن عُرضـة للنزاعـات وحـالات عـدم الاسـتقرار الناجمـة عـن ذلـك في البلـدان المجاورة، هذا وقد شهد البلد تغييرات في العلاقات الجيوسياسية مع عدم استقرار أسعار السلع في بعض الأحيان.

لقـد كانـت اسـتجابة الحكومـة لجائحـة كوفيـد-19 كـما ذكرنـا آنفـاً سريعـة ومقيّـدة؛ فعـلى الصعيـد الصحـي، أخـذت وزارة الصحـة زمـام المبـادرة مـن خـلال زيـادة عـدد الكـوادر الطبيـة، وتخصيـص سـبعة مستشـفيات عامـة للحجـر والعـزل الصحـي والعـلاج، و10 مختـبرات عامـة وخاصـة كذلـك لتشـخيص الإصابـات بالفـيروس، علـماً بـأن إجـراء فحـص الكشـف عـن الفـيروس في المرافـق العامـة مجـاني للأردنيـين وغـير الأردنيـين أيضـاً. وعـلاوة عـلى ذلـك، أنشـأت وزارة الصحـة عيـادات متنقلـة للأمـراض والإصابـات الطفيفـة مـع اسـتمرار المراقبـة النشطة وتتبع المخالطين للحالات المصابة بفيروس كورونا في أنحاء البلاد. (البنك الدولي، 2020).

أمـا عـلى الصعيـد الاقتصـادي ووفقـاً لتقريـر منظمـة العمـل الدوليـة (2020)، فقـد أعلنـت الحكومـة أنهـا سـتؤجل تحصيـل الضرائـب مـن جميـع الـشركات المحليـة في قطاعـي الإمـدادات الغذائيـة والصحـة. وقـد تـم إنشـاء صندوقـين لدعـم المشـاريع المعرضـة للخطـر؛ أحدهـما تديـره الحكومـة ويتلقـى التبرعـات مـن المنشـآت والأفـراد، والآخـر هـو صنـدوق «همـة وطـن» الـذي تديـره مؤسسـات الأعـمال ويقبـل المسـاهمات مـن القطـاع الخـاص. وعـلاوة عـلى ذلـك، أنشـأ البنـك المركـزي صندوقـاً للقـروض الميـسرة ومنخفضـة الفائـدة لدعـم مشـاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولكـن بالرغـم مـن الاسـتجابة الفوريـة للجائحـة والنجـاح النسـبي في السـيطرة عـلى تفـشي الفـيروس، فـما زال الأردن يكافـح الموجـة الثانيـة. إن معـدلات البطالـة آخـذة بالازديـاد، وأسـفر كوفيـد-19 عـن إضعـاف الاقتصـاد الهـش بشـكل كبـير مـع تحمـل فئـات المجتمـع الأشـد فقـراً القسـط الأكـبر مـن عبئـه. كـما ثمـة حاجـة ملحـة لدعـم النظـام الصحـي المُنهـك. أُثـيرت كذلـك خـلال فـترة الإغلاقـات بعـض المخـاوف والمسائل حول تدابير الاحتواء، وإجراءات الحكومة، ودور المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

مـن المهـم إدراك الحقائـق القائمـة عـلى أرض الواقـع مـن أجـل التعامـل بشـكل أفضـل مـع تبعـات الجائحـة وتأثيرهـا عـلى الأمـن البـشري في الأردن. وتقـدم الصفحـات التاليـة لمحـة سريعـة عـن جوانـب الأمـن البـشري السـبعة في الأردن، وهـي لا تهـدف إلى إعطـاء صـورة شـاملة ومفصلـة عـن كل جانـب؛ فمثـل هـذه المهمـة تتجـاوز إمكانيـات هـذا التقريـر، لكنهـا تسـعى إلى تقديـم موجـز ووصـف مركّـز للمخاطـر والفـرص المحتملـة مـن أجـل تمكـين القُـرّاء مـن الوصـول إلى فهـم أفضـل للوضـع والاسـتعداد والتخطيـط بشـكل وافٍ لسـيناريوهات الآثـار المحتملـة لكوفيـد-19 عـلى الأمـن البـشري في الأردن. ولا بـد مـن ملاحظـة أن الجوانـب السـبعة للأمـن البـشري مترابطـة ولا ينبغـي أن يقرأها صانعـو السياسـات والجهـات المعنيـة بشـكل منفصـل عـن بعضهـا إذ إن لهـا تأثـيراً متعاقبـاً عـلى بعضهـا البعـض، فـأي عجـز في أحـد الجوانـب يـؤدي إلى حـدوث عجـز عـبر نطـاق الجوانـب بأكملـه، ومـن هنـا تـأتي الحاجـة إلى النظـر إلى الجوانـب السـبعة بصـورة كليـة وشمولية.

تحليل الأمن البشري

الأمن المجتمعي	الحماية ضد انهيار الهياكل والأُطر المجتمعية (مثل العشائر أو العائلات الممتدة) التي تمنح أفرادها حس الطمأنينة تجاه الهوية والانتماء، فضلا عن نظام من القيم المشتركة (تقرير التنمية البشرية، 1994).
الأمن السياسي	قدرة الأفراد على الحصول على حقوقهم بعيداً عن القمع الحكومي، والتعذيب، والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان، وسوء المعاملة، والأخطار الناجمة عن التسليح وقدرة الجيش على بسط سيطرته على الأفكار والمعلومات (تقرير التنمية البشرية، 1994).
الأمن الاقتصادي	الدخل الأساسي المضمون للأفراد الذي يكون عادة من العمل المنتج والمجزي، أو الذي يأتي كملاذ أخير من شبكة أمان ممولة من القطاع العام. وبهذا المعنى، فإن نحو ربع سكان العالم فقط يتمتعون حالياً بأمان اقتصادي (تقرير التنمية البشرية،1994).
الأمن الغذائي	سهولة الوصول المادي والاقتصادي إلى المواد الغذائية الأساسية. ويتطلب هذا أن يتمتع الأشخاص بسُبل الوصول إلى الغذاء، من خلال زراعته لأنفسهم، أو بشرائه، أو عبر الانتفاع من نظام توزيع المواد الغذائية العام (تقرير التنمية البشرية، 1994).
الأمن الصحي	الأنشطة المطلوبة، سواء الاستباقية أو للاستجابة، للتقليص من مخاطر وتبعات الأزمات الصحية الحادة التي تعرض صحة الناس للخطر عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية (منظمة الصحة العالمية، بدون تاريخ)
الأمن الشخصي	حماية الناس من العنف الجسدي بالمعنى العام. تتجلى حالة المخاطر التي تهدد الأمن الشخصي في المقام الأول في معدلات الجريمة المتزايدة داخل المجتمعات في كلا البلدان الغنية والفقيرة (تقرير التنمية البشرية، 1994).
الأمن البيئي	توفير ببيئة مادية صحية للناس مع حمايتهم من المخاطر البيئية الناجمة عن تدهور النُظم البيئية المحلية والعالمية (تقرير التنمية البشرية، 1994).

الأمن الاقتصادي

يتعلق الأمن الاقتصادي بقدرة الفرد على الوصول إلى احتياجاته الأساسية كالصحة، والتعليم، والسكن، والمعلومات، والحماية الاجتماعية والأمان الوظيفي. (منظمة العمل الدولية، 2004) يُعد الأردن من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، كما أن اقتصاده هو أحد أصغر الاقتصادات في المنطقة. (البنك الدولي، 2020) وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، يحتل الأردن المرتبة 113 من أصل 192 دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2019) والمرتبة 86 من أصل 167 على مؤشر الازدهار الكلي الصادر عن معهد ليغاتوم (2019)، وكان قرابة 15.7% (أي أكثر من مليون نسمة) من سكان الأردن و78% من السكان السوريين في البلد يعيشون دون مستوى خط الفقر قبل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) (Jensehaugen ،2020)

يُعد القطاع الصناعي في الأردن محدوداً، بينما يمثل قطاع الخدمات أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي وما نسبته حوالي 75% من الوظائف. (Combaz، 2019) أما قطاع السياحة، فيمثل حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي. (المرجع نفسه)، كما أن أقل من 10% من أراضي الأردن هي من تلك الصالحة للإنتاج الزراعي، ويقع معظمها في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. (EcoPeace، 2019) علاوة على ذلك، يمثل قطاع الزراعة 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف ما نسبته 3.5% فقط من القوى العاملة؛ (Kumaraswamy وSingh2018) لذا، تعتمد الحكومة بشكل كبير على المساعدات الخارجية، والسياحة، والإيجارات والحوالات المالية، (المرجع نفسه) وتجعل مثل هذه السمات الاقتصادية من الاقتصاد الأردني عُرضة للصدمات الخارجية. (المرجع نفسه) وقد قال البنك الدولي أنه من المتوقع أن يكون للجائحة، إلى جانب عوامل أخرى، مثل أسعار النفط الدولية وانعدام الأمن السياسي في المنطقة، تأثير سلبي على الأمن الاقتصادي فضلاً عن مجالات أخرى من الأمن البشري في الأردن (البنك الدولي، 2020ب)

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التحديات التي تواجه اقتصاد الأردن الضعيف. أيضاً، ذكر البنك الدولي في مراجعة نُشرت في أيار/مايو 2020 نشوء زيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي جراء الأداء المالي والنمو الاقتصادي الضعيفين؛ إذ بلغ الدين الحكومي المركزي 99.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وبحلول الربع الثاني من 2020، بلغ دين القطاع العام قرابة 101.7% من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي، 2020 أ) علاوة على ذلك، تُظهر الأرقام الأخيرة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة أن المعدل العام للبطالة بلغ 23%، وهو ما يعني زيادة قدرها 3.8% عن الربع الثاني من عام 2019 (2020) كما بلغ معدل البطالة بين الفئات العمرية 19-15 و24-20 عاماً 57.7% و42.2% على التوالي. (المرجع نفسه) وبلغ معدل البطالة ما نسبته 21.5% بين الذكور و28.6% بين الإناث خلال الربع الثاني من عام 2020؛ بحيث ارتفع معدل البطالة بين الذكور بمقدار 4.4 نقطة مئوية و1.4 نقطة مئوية بين الإناث عن الربع الثاني من عام 2019. (المرجع نفسه)

وكما ناقش المشاركون في النقاشات التي جرت عبر تطبيق زوم، فمن المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم ضعف الاقتصاد في الأردن من خلال تزايد معدلات التضخم وفقدان القوة الشرائية للأسر المعيشية. وتؤثر الجائحة في الغالب على عمال المياومة، وأصحاب المشاريع الصغيرة والنساء في القوى العاملة. وقد توقفت العديد من الشركات عن ممارسة أعمالها أو تعتزم فعل ذلك، على أفضل تقدير، للتقليص من حجم أنشطتها الاقتصادية نتيجة لتراجع الطلب، وارتفاع معدلات التضخم وهروب رؤوس الأموال خارج البلاد. وكذلك، ثمة الكثير من حالات تسريح العمال، وتخفيض الرواتب، وتقليص ساعات العمل وعدم الالتزام بعقود العمل. في المقام الأول، يوجد نقص حاد في البيانات الدقيقة حول الفقراء، والعائلات ذات الدخل المنخفض والعمال في الأردن.[4]

بحسب المواضيع التي تطرقت إليها تلك النقاشات التي جرت عبر تطبيق زوم بالتفصيل، تقوم الحماية الاجتماعية على أساسين اثنين وهما: تأمين الدخل والتأمين الصحي. وبحسب الخبيرة المستقلة والعين السابقة الدكتورة سوسن المجالي، تمثلت خطط الحماية الاجتماعية للحكومة الأردنية قبل الجائحة في: (أ) صندوق المعونة الذي يغطي الأسر ذات الدخل المتدني، والأرامل، والمطلقات والأشخاص من ذوي الإعاقة؛ إذ من المتوقع أن يغطي الصندوق 200 ألف أسرة وأن يشمل عمال المياومة ايضاً؛ و(ب) التأمين الصحي،

4 سيتم تفصيل هذا الموضوع في القسم 4.1.3

لاسيما لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً، والأطفال من ذوي الإعاقة وبعض مرضى السرطان؛ و(ج) الصندوق التكميلي الذي يغطي 35 ألف أُسرة من خلال التحويلات النقدية، والتأمين الصحي، ووسائل النقل، والوجبات المدرسية ووحدات الطاقة الشمسية؛ و(د) وتأمين الأمومة و(ه) تأمين التعطل عن العمل.

علاوة على ذلك، وكما أشار مدير معهد العناية بصحة الأسرة الدكتور إبراهيم عقل، فإن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعاني من أوجه ضعف هيكلية تحدّ من قدرتها على توفير الحماية المناسبة، لاسيما لكبار السن، إذ لا تعمل بنظام تقاعدي من شأنه توفير رواتب تقاعدية مناسبة لأعضائها المنتسبين، كما تعاني تغطية نظام التقاعد العام الذي توفره الحكومة لعدد محدود من موظفي القطاع العام من محدودية شمولها لهم.

الأمن الغذائي

يتعلق الأمن الغذائي بقدرة الفرد على الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى المواد الغذائية الكافية والآمنة والمغذية التي تلبي أذواق الشخص في الطعام واحتياجاته الغذائية ليحظى بحياة نشطة وصحية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994) ويحتل الأردن المرتبة 64 من أصل 117 دولة على مؤشر الأمن الغذائي العالمي وسجل 10.5 درجات على مؤشر الجوع العالمي لعام 2020، ما يشير إلى أن مستوى الجوع معتدل (انظر الجدول 3)[5]. ووفقاً لليونيسيف في الأردن، فعلى الرغم من تراجع معدلات التقزّم من 12% في 2002 إلى 8% في 2012، إلا أنها شهدت ركوداً على مدار السنوات الخمسة الأخيرة (دائرة الإحصاءات العامة وصندوق ICF International، 2013)؛ إذ تفتقر بعض الفئات إلى الوصول إلى الغذاء الجيد»، كما تنتشر حالات النقص في المغذيات الدقيقة بين النساء والأطفال الأردنيين والسوريين على حد سواء. (يونيسف، 2021)

ويشدد تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمن الغذائي المذكور أعلاه على أهمية توافر الإمدادات الغذائية والوصول إليها، واستخدامها واستقرارها من أجل تحقيق حالة الأمن الغذائي. (Kumaraswamy وSingh 2018) إلا أن هذه المكونات غير مباشرة في الأردن؛ إذ وجدت دراسة أجراها)Kumaraswamy وSingh 2018) حول تحديات الأمن الغذائي في الأردن إلى أن البلد يستورد 90% من احتياجاته الغذائية مع امتلاكه واحداً من أعلى ترتيبات الدعم والإعانة للفرد الواحد في العالم ليقتضي هذا الأمر عبئاً اقتصادياً إضافياً على بلد يفتقر إلى الموارد المالية ويعتمد على المساعدات الخارجية إلى حد كبير. ولذا، باتت مسألة الأمن الغذائي مشكلة أساسية تواجه الأردن واستقراره السياسي على المدى الطويل. علاوة على ذلك، تجادل الدراسة بأن الأمن الغذائي في البلد يواجه قضايا هيكلية وسياسية، بما في ذلك السمات المناخية القاسية؛ إذ إن أكثر من 93% من الأراضي هي من ضمن تلك القاحلة أو شبه القاحلة، هذا بالإضافة إلى استشراء شح المياه، وانتشار أوجه العجز الاقتصادي، والارتفاع المعتاد في معدلات الفقر والبطالة، واستمرار التوسع العمراني على قدم وساق مع زيادة سكانية مصاحبة لكل ما سبق. إضافة إلى ذلك، ثمة افتقار إلى وجود إستراتيجية مرنة للقطاع الزراعي مع عدم الاستقرار السياسي المتواصل في المنطقة. يجعل كل هذا من تحقيق الكفاية الغذائية في الأردن مشكلة دائمة، وفي حين تعتبر بعض المناطق آمنة غذائياً بشكل معقول على المستوى الجزئي، إلا أن هناك جيوباً تعاني قدراً كبيراً من انعدام الأمن الغذائي في المرتفعات (منطقة البادية) ووادي الأردن (منطقة الغور).

وفقاً للخطة الإستراتيجية القُطرية للأردن للأعوام (2020-2022)، تعاني حوكمة قطاع الأمن الغذائي من التنسيق المحدود وهي مشتتة بين عدة قطاعات. كما أن السياسات والإستراتيجيات الوطنية لا تراعي النوع الاجتماعي والعمر مع افتقارها إلى إطار مؤسسي لتحقيق أمن غذائي عملي. علاوة على ذلك، تعتمد النظم الزراعية على مياه الري ذات النوعية الجيدة، وهو ما لا يتوفر في الغالب؛ وثمة سوء إدارة للموارد المحدودة للأراضي بالإضافة إلى تدهورها؛ فضلاً عن الممارسات السيئة لإدارة المزارع؛ وأوجه عدم المساواة؛ والتفاوتات الكبيرة في هطول الأمطار الموسمية وزيادة وتيرة الجفاف؛ وارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق؛ وضعف الأبحاث وخدمات الإرشاد الزراعي وأنظمة المعلومات؛ وضعف تنوع المحاصيل. إن كل هذا يؤثر سلباً على الزراعة في الأردن.

5 مقياس شدة الجوع حسب مؤشر الجوع العالمي: ≥ 9.9 منخفض 10.0-19.9 معتدل 20.0 – 34.9 خطير 35.0-49.9 مقلق ≤ 50.0 مقلق للغاية

الجدول 3: مؤشر الجوع في الأردن.[6]

العام	2000	2005	2010	2019
الدرجة	12.1	8.7	8.3	10.5

ومن الأمثلة المعاصرة على التأثير المتبادل بين الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني هو ذلك الوضع المتعلق بالجراد الصحراوي. تطير أسراب الجراد هذه شمالاً من المملكة العربية السعودية باتجاه الأردن، وسوريا ولبنان في كل عام. ولردعها، وضعت أنظمة تحذير للتخفيف من آثار الجراد على الزراعة الأردنية. مع ذلك، لم تصل أية تحذيرات بشأن وصول الجراد إلى الأراضي الأردنية في عام 2021، وعزا البعض ذلك إلى التوترات السياسية في المنطقة. (الغارديان، 2021)[7]

الأمن الصحي

يُقصد بالأمن الصحي القدرة على التقليل من مخاطر الأزمات الحادة المتعلقة بالصحة العامة التي تعرض صحة الناس للخطر وتأثيرها (منظمة الصحة العالمية، 2020) بحسب منظمة الصحة العالمية، فقد تحسنت مؤشرات الصحة العامة في الأردن بصورة ملحوظة خلال العشرين عاماً الماضية (2017) (انظر الجدول 4). وتعد وزارة الصحة الجهة الرئيسية المزودة لخدمات التأمين الصحي للأردنيين واللاجئين السوريين الذين يعيشون في الأردن. ووفقاً لأحدث البيانات التي نشرها مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن (18-2017)، فإن 58% من النساء المتزوجات و50% من الرجال هم من المشمولين بنوع واحد من برامج التأمين الصحي)الحكومي والخاص).

الجدول 4: مؤشرات مختارة للوضع الصحي في الأردن.[8]

المؤشر	2018	2019
عدد الأطباء لكل 10,000 نسمة	23.0	27.0
عدد الممرضين/الممرضات (من كافة الفئات) لكل 1,000 نسمة	32.4	29.6
إجمالي عدد المستشفيات	116	116
إجمالي عدد الأسرّة في المستشفيات	14,741	14,693
أسرّة المستشفيات لكل 10,000 نسمة	14.0	14.0
مراكز الرعاية الصحية الشاملة التابعة لوزارة الصحة	111	112
مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة	376	377
النسبة المئوية المخصصة لميزانية وزارة الصحة من إجمالي موازنة الحكومة	6.6	7.0
إجمالي النسبة المئوية المخصصة للإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي	0	0
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدينار الأردني)	2,909.0	لا ينطبق
حصة الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (بالدينار الأردني)	0	0

6 المصدر: مؤشر الجوع العالمي.

7 متاح على: https://www.theguardian.com/world/2021/may/26/did-jordans-closest-allies-plot-to-unseat-its-king

8 المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة الأردنية

على الرغم من التحسن في المؤشرات، إلا أن بعض التحديات لا تزال تفرض مخاطر متنامية على الأمن الصحي نظراً لغياب التغطية الصحية، أو وجود بعض النقص في مواد معينة أو الافتقار إلى القدرات. على سبيل المثال، لدى الأردن قدرات محدودة من حيث أنظمة المختبرات الوطنية، وإعداد التقارير، والجاهزية، والاستجابة لحالات الطوارئ والعمليات، والإبلاغ عن المخاطر ومنافذ الدخول (البنك الدولي، 2020أ). وصنف مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2019 (مؤشر الصحة العالمي 2019 GHI) الأردن في المرتبة 80 من أصل 195 دولة؛ إذ جاء في المرتبة 11 من أصل 17 دولة مدرجة في غرب آسيا وفي المرتبة 21 من أصل 56 دولة ذات الدخل المتوسط الأعلى على المؤشر. (مؤشرات الصحة العالمية 2019)

ووفقاً للإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي في الأردن للأعوام (2016-2020) (الإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي، 2016)، ثمة ضعف في التعاون والتنسيق ضمن القطاع الصحي في الأردن الذي يمتلك نظاماً مركزياً إلى حد كبير كما يعاني قصوراً في التدريب على الإدارة والتخطيط الإستراتيجي فضلاً عن تداخل بعض القوانين المتعلقة بالصحة وازدواجيتها. علاوة على ذلك، ثمة ضعف في الرقابة على القطاع الخاص مع التمكين المحدود للمواطنين للدفاع عن مصالحهم ومحاسبة الحكومة المحلية. وأخيراً، يُبدي الأردن التزاماً ضعيفاً تجاه تنفيذ الإستراتيجيات والخطط الوطنية، بالإضافة إلى عدم كفاية أنظمة الرقابة والتقييم المناسبة (الإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي، 2016، ص. 12).

الجدول 5: وضع النظام الصحي في الأردن وفقاً لمؤشر الصحة العالمي[9]

	الترتيب بين 195 دولة	الدرجة من 100
الدرجة الكلية	80	42.1
الوقاية	97	31.8
الكشف والتتبع	83	42.9
الاستجابة السريعة	50	47.8
النظام الصحي	79	27.8
الامتثال للمعايير الدولية	96	48.6
بيئة المخاطر	99 من بين الأكثر استعداداً	55.8

الأمن البيئي

وفقاً لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، يرتبط الأمن البيئي بحق الفرد في الأمان من الأخطار والتهديدات البيئية الناجمة عن الطبيعة أو تلك التي يكون الإنسان سبباً فيها (2016). يُعد الأردن عُرضة بصورة استثنائية للآثار الصحية السلبية الناجمة عن التغير المناخي كما يعاني من أخطار طبيعية عالية جداً تتمثل في: موجات الحر، والعواصف الرملية، وشح المياه في الصيف والفيضانات المعتادة في الشتاء، لاسيما في المناطق الشمالية من البلاد. (Combaz، 2019) تشير الدراسات إلى أن الحرارة الزائدة تشكل تهديداً عالياً، بحيث من المتوقع أن يؤدي التعرض المطول للحرارة إلى حدوث الإجهاد الحراري مرة واحد على الأقل في السنوات الخمس المقبلة. وبحلول عام 2050، سيزداد عدد الأيام الحارة في الأردن (أي تلك التي تفوق حرارتها 35 درجة مئوية)، وسيرتفع معدل درجة الحرارة السنوي بـ 2.4 درجة مئوية، كما سيبلغ معدل هطول الأمطار 7.4 ملم في السنة. (EcoPeace، 2019) ويحتل الأردن على المستوى الدولي المرتبة 81 (إذ إن المرتبة الأولى هي الأقل تأثراً) من أصل 181 دولة على مؤشر نوتردام العالمي للتكيف (ND-GAIN) من حيث قابلية التأثر بتغير المناخ، بالإضافة إلى احتلاله المرتبة 84 من بين الدول الأقل استعداداً لهذا التغير.[10] نتيجة لذلك، ونظراً للموارد المائية الشحيحة بالفعل، فإن حدوث حالات الجفاف هو أمر مرجح جداً، ما سيؤدي إلى

9 المصدر: مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2019. متاح على: https://www.ghsindex.org/country/jordan/

10 المرتبة الأولى هي الأقل استعداداً. الاستعداد هنا يعني القدرة على التأثير في الاستثمارات وترجمتها إلى إجراءات تكيف مع أخذ جاهزية الدولة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية بعين الاعتبار.

زيادة الضغط على القطاع الزراعي وتقليص كمية المياه الصالحة للشرب. وعليه، قد يكون الأمن الغذائي عُرضة للخطر كذلك. (Combaz ،2019)

تُعد السياسة الوطنية للتغير المناخي وإطار التوجيه الإستراتيجي للقطاع (2020-2013)[11] السياسة المركزية للأردن بشأن التغير المناخي. ويتمثل الهدف طويل الأمد من هذه السياسة في «الوصول إلى أردن استباقي وقادر على الصمود أمام المخاطر المناخية، والحفاظ على بصمة كربونية منخفضة مع اقتصاد متنامٍ في الوقت ذاته، ومجتمعات صحية مستدامة ومرنة، وموارد مائية وزراعية مستدامة ونُظم بيئية مزدهرة ومنتجة للمضي قُدماً في مسار التنمية المستدامة.» (2013، ص.8) وتتمثل القطاعات ذات الأولوية في المياه،[12] والزراعة،[13] والطاقة، واستغلال الأراضي ووقف التصحر. لسوء الحظ، تعاني مساعي الأردن بشأن التغير المناخي من المحدودية والافتقار إلى التمويل، كما أن الخطط مجزأة مع ضعف التنسيق والاتساق بين المؤسسات. علاوة على ذلك، يرى صانعو القرار أن المسألة البيئية ليست بذات الأولوية مقارنة بالقضايا الملحة الأخرى مثل البطالة. (Combaz ،2019)

ولا يعد الأمن البيئي في الأردني ترفاً؛ إذ من شأن تجاهل الإجابة عن الأسئلة البيئية أو تأجيلها أن يهدد مستقبل البلاد ويزيد الأحوال المعيشية سوءاً على المدى الطويل. وقد تمثلت القضايا البيئية الرئيسية خلال فترة الإغلاقات في الوصول إلى المياه، وجمع النفايات، وخدمات إعادة تدويرها وإدارتها. إن الأردن عُرضة للتأثر بشكل كبير بالمخاطر البيئية التي يرجح أن تؤثر بقوة على جميع الجوانب الأخرى للأمن البشري، لاسيما جوانب الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي. وينبغي على الحكومة تحديد الأولويات الخاصة باعتبارات التغير المناخي وإدراجها في أجندة الأمن الوطني، كما تحتاج إلى العمل على إبطاء التوسع الحضري، إضافة إلى ما سبق، يعد إشراك النساء والشباب في السياسات التي تُعنى بالأمن البيئي أمراً بالغ الأهمية لضمان نجاح تخطيط الإستراتيجيات البيئية وتنفيذها.

الأمن الشخصي

يتعلق الأمن الشخصي بسلامة الفرد الجسدية وحمايته من جميع أشكال العنف، بما في ذلك الاضطرابات المنزلية، وتلك الخاصة بالدولة والخارجية منها أيضاً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994) بشكل عام، فإن الأردن بلد يسوده الأمن والأمان مع تمتعه بخدمات أمنية قوية ومتمكنة. (HS Markit، 1994) وقد انخفض معدل الجريمة لكل 10,000 نسمة من 44 في 2011/12 إلى 25 في عام 2019. (المرجع نفسه) على الرغم من نُدرة الجريمة في الأردن نسبياً، إلا أن عدد حالات القتل والشروع فيه، والاعتداء الجسيم والاختطاف قد واصلت ارتفاعها خلال عام 2019. (المرجع نفسه) وتمثلت الزيادة الأبرز من حيث الأعداد في جرائم القتل العمد، مع تسجيل 58 واقعة في عام 2019 مقارنة بـ 31 واقعة في عام 2018. (المرجع نفسه) بشكل عام، كانت الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات هي الأعلى (بنسبة 69.6% من إجمالي عدد الجرائم أو 18,459 واقعة)، أما جريمة السرقة الجُنحية، فكانت الفئة الفرعية الأكثر شيوعاً. (المرجع نفسه) شهدت العاصمة عمان ارتكاب نصف مجموع الجرائم، أي بما نسبته 49.4%، بما في ذلك ارتكاب 53% من جميع الجرائم ضد الممتلكات و49% هي من تلك المضرة بالمصلحة العامة. (المرجع نفسه) وأُرتكب أقل عدد من الجرائم في منطقة البادية (بنسبة 3.8%)، يليها إقليم الجنوب (بنسبة 7.5%). (المرجع نفسه)

إلا أن أمن المرأة الشخصي ما زال يمثل مشكلة. بحسب أحدث البيانات الصادرة عن مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن للأعوام 2018-2017، تعرضت حوالي واحدة من كل خمسة (21%) من النساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً للعنف الجسدي منذ عمر 15 عاماً. وكما يشير التقرير، فإن 18% من النساء المتزوجات قد تعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج، إذ كان الدفع، والهز والصفع بحسب الإفادات أكثر أنواع العنف الجسدي شيوعاً.

11 مُددت الآن حتى عام 2030

12 السياسات الأساسية هي «المياه من أجل الحياة: إستراتيجية المياه في الأردن (2022-2008)»، والإستراتيجية الوطنية للمياه للأعوام 2025-2016، وسياسة بناء المنعة لمواجهة أثر التغير المناخي على قطاع المياه

13 السياسات الأساسية هي إستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (2025-2015)، والسياسات القائمة على قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لسنة 2012 (REEL)

وتُعد جرائم قتل الإناث فيما يُسمى بجرائم الشرف من الأمثلة الأكثر تطرفاً على العنف المنزلي. وتُظهر أحدث الأرقام الصادرة عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2020) أن الأردن سجل 21 حالة من جرائم القتل الأسري خلال عام 2019، بزيادة قدرها 300% مقارنة بعام 2018 (7 جرائم قتل فقط)؛ إذ وقعت 6,965 امرأة ضحية للعنف. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لجمعية معهد تضامن النساء الأردني، فقد قُتلت 9 نساء في العام حتى شهر تموز/يوليو 2020 (2020).

فرضت جائحة كوفيد-19 تحديات خطيرة فيما يتعلق بالأمن الشخصي في الأردن، وخاصة بين الفئات الأكثر ضعفاً، مثل النساء، وكبار السن، والأطفال، والأشخاص من ذوي الإعاقة واللاجئين. فعلى سبيل المثال، تُظهر نتائج دراسة مسحية نشرها مؤخراً مركز الدراسات الإستراتيجية التابع للجامعة الأردنية (2020) نشوء زيادة في العنف المنزلي خلال فترة الإغلاقات، إذ أفادت 34% من النساء الأردنيات بتعرضهن لأشكال مختلفة من العنف مع قدرة وصول محدودة أو معدومة إلى العدالة.[14] وعلى غرار نتائج مركز الدراسات الإستراتيجية، يكشف تقرير صدر مؤخراً عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020) حول أثر تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على المستضعفات في الأردن من اللاجئات السوريات والأردنيات عن الطبيعة متعددة الطبقات للعنف المرتكب ضد المرأة واللاجئين خلال الجائحة. ويخلص التقرير إلى أن الجائحة وعمليات الإغلاق أدت إلى زيادة مخاطر العنف في الأُسر المعيشية وفاقمت من انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي؛ إذ وجد أن 62% من النساء المستجيبات يشعرن بازدياد خطر المعاناة من العنف الجسدي أو العنف النفسي، إما نتيجة لازدياد حالات التوتّر داخل الأسرة المعيشية، أو ازدياد انعدام الأمن الغذائي، وكلٌّ منهما ناجم عن هذه الأزمة.

وكما ناقش المشاركون عبر تطبيق زوم، فقد أدت عمليات الإغلاق والأنشطة البشرية المحدودة إلى زيادة معدلات العنف المنزلي وتحديات الحياة اليومية؛ إذ وضعت الإغلاقات، إلى جانب التعلم عن بعد، أعباء ومسؤوليات إضافية على عاتق الأُسر، لاسيما النساء، بما في ذلك رعاية أفراد الأسرة الإضافيين (الأطفال، وكبار السن، والأشخاص من ذوي الإعاقة)، كما قلصت من وصول المرأة إلى احتياجات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك الفوط الصحية وموانع الحمل. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020)

أيضاً، كانت فئات كبار السن من بين تلك الأكثر تأثراً بالإغلاقات؛ إذ قال المشاركون خلال نقاشاتهم عبر تطبيق زووم إن نسبة كبيرة من كبار السن هم من غير المسجلين في صندوق المعونة الوطنية، وإن الاعتماد المفاجئ على التكنولوجيا خلال فترة الإغلاقات زاد من تعقيد حياتهم اليومية وأمنهم الشخصي. وكان للتصاريح الممنوحة لزيارة المسنين خلال الإغلاقات بعض السلبيات، وحلّت الشروط غير العملية للحصول على مثل هذه التصاريح في المقام الأول. لقد تُرك كبار السن بمفردهم مع عدم توفر معلومات مناسبة وكافية عن كوفيد-19، فضلاً عن تعرضهم إلى رسائل إعلامية مكثفة ومخيفة حول تأثرهم الشديد بالفيروس بشكل خاص. وقد أسفرت هذه الظروف عن تدهور الحالة الجسدية والنفسية للعديد من الأردنيين المسنين.

وتأثر الأشخاص من ذوي الإعاقة سلباً بالجائحة كذلك نظراً لعدم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المناسبة. لقد أثرت الجائحة على الأفراد بشكل مختلف وكشفت عن الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الأردني. على سبيل المثال، لم يكن الوصول إلى التكنولوجيا والتعلم عن بعد متكافئاً للجميع، إذ تفتقر بعض العائلات إلى الوصول المناسب أو الثابت إلى الإنترنت؛ بالتالي كان الوصول إلى التعلم عن بعد محدوداً أو معدوماً خلال الجائحة. وعلاوة على ذلك، يُعد التباعد الاجتماعي وملازمة المنزل كماليات لا تستطيع كثير من الأسر منخفضة الدخل تحملها؛ إذ لا يملك اللاجئون والأسر منخفضة الدخل خيار البقاء في المنزل بينما هم يكافحون لتأمين لقمة العيش.

14 متاح على: http://jcss.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=830&fbclid=IwAR0kP5ZUy-F2zLNmcvRgjZcod9Q-XyCbAW1o7yLKyeRduPiqCPygW8dg48A

الأمن المجتمعي

الأمن المجتمعي هو الحماية من انهيار الهياكل والأُطر المجتمعية (مثل العشائر أو العائلات الممتدة) التي تمنح الأفراد شعوراً بالطمأنينة تجاه الهوية والانتماء، فضلاً عن نظام من القيم المشتركة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994) وتنقسم المجتمعات في الأردن من حيث مكان الإقامة ونمط الحياة إلى مناطق حضرية، وبدوية، وريفية ومناطق لاجئين، مع اكتساب بعض العائلات الممتدة أو العشائر أهمية مجتمعية، واجتماعية وسياسية كبيرة.

كشفت الجائحة عن جوانب إيجابية وسلبية على المستوى الأمني. فعلى الجانب الإيجابي، شهدت المجتمعات في الأردن مزيداً من التضامن الاجتماعي والمجتمعي، مع منح وتبرعات مالية لدعم خطط تمويل الحكومة لمكافحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، كانت الزيادة في مبادرات الأفراد والمنظمات المجتمعية جلية؛ إذ سارع أفراد المجتمعات المحلية الصغيرة إلى دعم أولئك المحتاجين إذ كانوا الأكثر قدرة على تحديد الفئات المحتاجة واحتياجاتها.

أما على الجانب السلبي، فلم يتم إشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وهو ما يهدد بتقليص نطاق عمله. وفي الوقت ذاته، انتظر البعض دعوة الحكومة للمساهمة في الاستجابة للجائحة أو رفضَ المشاركة في اجتماعات المجتمع المدني التي نظمها آخرون. ولم تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني خططاً مسبقة للتعامل مع الأزمة ولم تكن مستعدة للاستجابة الفورية لها. وكذلك، تمثلت إحدى المسائل الهامة المرتبطة بدور المجتمع المدني في الأردن خلال الجائحة في واقع تحوّل دور العديد من المنظمات إلى أعمال الإغاثة البحتة. على سبيل المثال، تحوّلت العديد من منظمات المجتمع المدني خلال الجائحة من العمل على القضايا المرتبطة بتمكين المرأة إلى أعمال الإغاثة وتوزيع الطرود، الأمر الذي يطرح أسئلة حاسمة حول منظمات المجتمع المدني وقدراتها، وتخصصها ومهامها.

الأمن السياسي

يتعلق الأمن السياسي بقدرة الفرد على الحصول على حقوقه، بعيداً عن القمع الحكومي، والتعذيب والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان، وسوء المعاملة، والأخطار الناجمة عن التسليح وقدرة الجيش على بسط سيطرته على الأفكار والمعلومات. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994) ويحتل الأردن المرتبة الخامسة إقليمياً (المرتبة الأولى هي الأكثر سلمية) من بين 20 دولة على مؤشر السلام العالمي (GPI) لعام 2020. وتبلغ التكلفة الاقتصادية للعنف في الأردن 6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سجل الأردن 2.014 نقطة في مجال التسليح (انظر الجدولين 6 و7).[15] وتقدم الأردن 20 مرتبة على مؤشر السلام العالمي لعام 2019، بناء على التحسن المحرز في ثلاثة مجالات مواضيعية ألا وهي: مستوى السلامة والأمن المجتمعيين؛ ومدى النزاعات الدائرة على النطاقين المحلي والدولي؛ ودرجة التسليح. وأحرزت الدولة الأردنية التحسن الأبرز في العلاقات مع الدول المجاورة، استناداً إلى ما يزيد عن عقدين من تحسين الشؤون الخارجية، لاسيما فيما يتصل بالتجارة.

الجدول 6: مجال النزاعات الدائرة على النطاقين المحلي والدولي، من الأكثر إلى الأقل سلمية.[16]

المرتبة الإقليمية	الدرجة الكلية	التغير في الدرجة	الترتيب الكلي
5 من أصل 20	1.958 (من متوسط إقليمي يبلغ 2.513)	-0.027	72 من أصل 163

15 يشمل مجال التسليح سبعة مؤشرات تعكس الصلة بين مستوى تعزيز القدرات العسكرية لدولة ما، ووصولها إلى الأسلحة ومستواها السلمي، على الصعيدين المحلي والدولي.

16 المصدر: مؤشر السلام العالمي.

الجدول 7: التكلفة الاقتصادية للعنف في الأردن.[17]

المرتبة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	التكلفة الاقتصادية للعنف (مليون، تعادل القوة الشرائية PPP لعام 2018)	تأثير نصيب الفرد (2019، تعادل القوة الشرائية PPP)	التكلفة الاقتصادية للعنف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الأثر الاقتصادي للعنف (مليون، تعادل القوة الشرائية PPP لعام 2019)
95 من أصل 163	5,458.7	1,060.4	6%	10,502.1

ويرتبط الأثر الأكبر على الأمن السياسي خلال جائحة كوفيد-19، كما أفاد المشاركون خلال نقاشات تطبيق زوم، بأوامر الدفاع وعدم اتساقها، وغموضها وتضاربها مع القوانين الأخرى ما أسفر عن غياب الوضوح عبر جميع القطاعات. فعلى سبيل المثال، أصدرت وزارة العمل في بداية الجائحة بعض القواعد التي أُبطلت لاحقاً جراء إصدار أمر دفاع. وكان لدى بعض المؤسسات الأجنبية مخاوف بشأن أوامر الدفاع وتساؤلات حول حماية العاملين الذين خسروا وظائفهم لأن مؤسساتهم لم تفهم قوانين الدفاع هذه. وكما عبرت لينا كلش، المديرة التنفيذية لجمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، خلال نقاش جرى على تطبيق زوم: «لم توفر أوامر الدفاع الحماية للعامل أو صاحب العمل». هذا وقد ميّز جزء من سياسات أوامر الدفاع وقوانينها ضد العمال الأجانب، كما لم يكن مدى الأوامر ومدتها واضحين. وقد افتقر الجمهور في الغالب إلى المعرفة بالمصطلحات القانونية فيما يتعلق بالمسائل التي تطرحها أوامر الدفاع ولم يكن على دراية كافية بالفئات التي ينطبق عليها القانون، وتحت أية شروط، وماهية الفئات المشمولة أو المستثناة من مخططات الحماية الاجتماعية.

كما أدت الجائحة إلى إضعاف المشاركة السياسية، وكان هنالك افتقار للوضوح فيما يتعلق بآلية إدارة الجائحة من حيث تحديد الجهات القادرة على لعب أدوار محددة في أوقات الأزمات. وكذلك، لم يشارك المواطنون في عملية صنع القرار فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم، وغالباً ما كانوا يفتقرون إلى المعلومات الكافية، ما أدى إلى تراجع حس المسؤولية أو إلى عدم امتثال المجتمعات، في بعض الحالات، للسياسات الحكومية.

وفي الختام، يمثل الوضع العام الكلي للأمن الإنساني في الأردن تحدياً وسيظل على الأرجح كذلك. فقد كان الأردن يواجه قبل تفشي جائحة كوفيد-19 تحديات فيما يتعلق بالاقتصاد، والأمن الغذائي، والقدرات الصحية، والحقائق البيئية، والأمن الشخصي والاقتصادي والسياسي.

3. سيناريوهات تأثير جائحة كوفيد19- على الأمن البشري في الأردن وعوامله

بناء على السياق أعلاه وباستخدام أداة بناء السيناريوهات، يعرض هذا القسم العوامل التي قد تؤثر في تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري والسيناريوهات الثلاثة المحتملة (المتفائل والمتشائم والمحايد).

يعمل تمرين بناء السيناريوهات على تعزيز عملية التخطيط الإستراتيجي؛ إذ يمكن أن يكون أداة للتعلم وصنع القرار من شأنها تمكين الأفراد من اقتراح توصيات مناسبة. ومن المهم التأكيد على أن: (1) لا تتمثل الغاية النهائية من وضع السيناريوهات المحتملة فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية؛ بل في تكوين رؤية وفهم لكيفية تأثير الجائحة على الجوانب السبعة للأمن الإنساني في الأردن. ويتعلم صانعو السياسات والجهات المعنية عبر هذه العملية التسليم بعدم اليقين فيما يتعلق بالمستقبل، إذ يصبحون أكثر استعداداً للتعامل مع البدائل بمجرد تمكنهم من فهم المخاطر، وبالتالي ربما يصبحون قادرين على هيكلة المستقبل في نهاية المطاف؛ وأن (2) بناء السيناريوهات لا يتصور المستقبل بأي طريقة احتمالية، بل ينطوي على تحديد أوجه عدم اليقين الحرجة، التي يُحتمل كونها تتحدى التنبؤات، للسماح لصانعي السياسات والجهات المعنية بإعداد إستراتيجيات تدخل فعالة. (Provo وآخرون، 2006)

17 المصدر: مؤشر السلام العالمي (2020). يشمل الأثر الاقتصادي للعنف التكاليف المباشرة وغير المباشرة له بالإضافة إلى المضاعف الاقتصادي المطبق على التكاليف المباشرة. وتشمل التكلفة الاقتصادية للعنف التكاليف المباشرة وغير المباشرة فقط. ويُحتسب نصيب الفرد والنسبة المئوية من نتائج الناتج المحلي الإجمالي باستخدام تكلفة العنف الاقتصادي.

3.1 العوامل

قد يكون للعوامل السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية والتكنولوجية أثر على تبعات جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري في الأردن. ويسلط ما يلي الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالعوامل الخمسة كما جرى نقاشها خلال الجلسات عبر الإنترنت. ومن ثم، من المهم أن نتذكر أن تلك النقاشات جرت خلال فترة الإغلاقات المفروضة خلال الموجة الأولى من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19).

3.1.1 العوامل السياسية

ثمة حالة من عدم اليقين على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالقضايا والمخاوف الإستراتيجية في المنطقة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني غير المتكافئ، وتصاعد التطرف، وفك الارتباط العسكري الأمريكي، ما قد يكون له عواقب وخيمة على الأردن. تشهد المنطقة تحولاً في الأولويات العالمية قد يُسفر عن تجاهل دور الأردن السياسي الإستراتيجي في المنطقة وحاجته إلى المساعدة لمكافحة الجائحة وتبعاتها. أما على الصعيد المحلي، فقد حصلت الأزمة بسرعة في ظل ضعف المشاركة السياسية، ما زاد من صعوبة التشاور بين الحكومة والهيئات الأخرى. وقد سلطت الجائحة الضوء على مركزية الحكومة في الاستجابة لكوفيد-19، إذ كانت المصدر الأساسي لتوفير الخدمات الأولية. وفي الوقت ذاته، فوّتت المجالس المحلية فرصة المساهمة في الاستجابة للجائحة.

أثارت الاستجابة الرسمية لكوفيد-19 في الوقت ذاته مخاوف بشأن شفافية الحكومة وعمليات صنع القرار؛ إذ بدت قرارات الحكومة متسرعة مما أدى إلى إرباك الناس. ووفقاً للمشاركين في النقاش الذي جرى عبر تطبيق زوم، افتقرت الحكومة إلى الشفافية واتخذت قرارات دون تقديم إيضاحات كافية أو مشاركة معلومات وافية عنها مع الجمهور. كما أثار المشاركون مخاوف تتعلق بإدامة النظام الريعي والاعتماد على الحكومة بالكامل، وغياب مخطط شامل لمراقبة إجراءات الحكومة وتقييمها، فضلاً عن هشاشة برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

اتخذت الحكومة نهجاً تنازلياً من القمة إلى القاعدة بدلاً من إشراك المواطنين أو منظمات المجتمع المدني في قرارتها. ويعتقد المشاركون أن خطاب الحكومة خلال الجائحة بدا نخبوياً مع اعتماده بشكل أساسي على الطبقات المثقفة لفهم سياساتها وتنفيذها، كما يرون أنه لا توجد خطط جهوزية لمواجهة الكوارث الطبيعية أو تلك التي يتسبب بها البشر، وأن الموازنة العامة تفتقر إلى موارد الطوارئ.

3.1.2 العوامل التشريعية

أثرت أوامر الدفاع الصادرة في الأيام الأولى من الجائحة على نواحٍ هامة من حياة الناس؛ فقد كانت محط اهتمام المناقشات التي جرت عبر الإنترنت وتمحورت حول ثلاث نقاط: تداخل أوامر الدفاع مع القوانين القائمة، وتضاربها مع الإستراتيجيات الحالية، وتعارضها مع حقوق الإنسان. ويفرض إصدار أوامر الدفاع تحديات خطيرة على المجتمع الأردني، لاسيما على العمليات الديمقراطية؛ كما ساهمت هذه الأوامر في تهميش البرلمان عند اتخاذ قرارات تتعلق بالموازنة والبنية التحتية، وانتهاكات حقوق العمال، والقيود المفروضة على وسائل الإعلام وحرية التعبير.

بما أن تدابير الإغلاقات لم تعد قائمة، ينتج الاستمرار في العمل بأوامر الدفاع انعداماً في الثقة بين المجتمع المدني، والمواطنين والحكومة.

يغدو العمل بنظام مساءلة فعالة أمراً لا بد منه، وكذلك تعزيز التكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتمكين البرلمان.

3.1.3 العوامل الاقتصادية

جرى التطرق إلى ثلاث نقاط فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية. أولاً، تؤدي الزيادة في معدلات التضخم والبطالة إلى خسارة كبيرة في القوة الشرائية للأسر المعيشية، وتراجع الطلب وهروب رؤوس الأموال، ما يؤثر على مصادر الدخل الأخرى، مثل المعاشات التقاعدية، وإيجارات العقارات، والمدخرات، وما إلى ذلك. وللتعامل مع هذه القضايا، يجب على الأردن الاستفادة من تجارب الاكتفاء الذاتي آخذاً بعين الاعتبار حتمية تقلص المساعدات الاقتصادية أو انقطاعها. أما النقطة الثانية فتتمثل في الافتقار إلى البيانات الدقيقة؛ إذ ألقت الجائحة الضوء على أهمية وجود قاعدة بيانات وطنية دقيقة حول الفقر والفقراء، والعمالة الرسمية وغير الرسمية، ومختلف الطبقات الاجتماعية. وأخيراً، وللتمكن من التغلب على الجائحة والنجاة منها، فلا بدّ من التكيف وإيجاد توازن أساسي بين القطاعين الصحي والاقتصادي.

جادل المشاركون في النقاشات بعدم كفاية الحلول الاقتصادية النيوليبرالية للتعامل مع الأزمة الراهنة مع ضرورة عدم اقتصار دور القطاع الخاص على التبرعات، بل وجوب توسيعه للمساعدة في إيجاد سُبل للحفاظ على وظائف الناس وتأمين حياة كريمة. ويمكن أن يكون هذا على شكل خطط للحماية الاجتماعية الشاملة. وكذلك، وللتعامل بشكل أفضل مع تبعات جائحة كوفيد-19، يجب أن تكون الاستدامة مفهوماً أساسياً لجميع القطاعات، بما في ذلك قطاعا الزراعة والمياه.

3.1.4 العوامل الاجتماعية

كما تناولنا في القسم 3.6، فقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن جوانب إيجابية وسلبية على المستويين الوطني والمجتمعي. من ناحية، فقد برز التضامن الاجتماعي والتماسك المجتمعي. ومن ناحية أخرى، ألقت الجائحة الضوء على الانقسامات الطبقية وأوجه عدم المساواة والتفاوتات ضمن المجتمع الأردني، فضلاً عن الكشف عن العجز القائم في شبكة الحماية الاجتماعية في عموم البلاد. وكما ناقش المشاركون عبر زوم، لم تؤثر الجائحة على الجميع بالتساوي؛ فعلى سبيل المثال، كانت فئات النساء والأطفال الفقراء، واللاجئين، وكبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة من بين تلك الأكثر تضرراً. وتعتبر تدابير الاحتواء، بما في ذلك التباعد الاجتماعي، من الكماليات التي لا يمكن لبعض المجتمعات والأُسر في الأردن تحملها. وقد أدى انعدام الوصول إلى الخدمات والإنترنت والعدالة والمعلومات، وكذلك الزيادة في العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى إضافة مزيد من الأعباء إلى حياة الأشخاص اليومية ضمن هذه الفئات.

لا بد من الاستماع إلى الفئات الأكثر ضعفاً المقيمة في الأردن، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين والمناطق الريفية، إضافة إلى إجراء مراجعة صادقة وشاملة للأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتوفير الحماية. وكما ناقش المشاركون، يجب أن يكون تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني خطط تأهب وجهوزية للأزمات لتكون قادرة على تقديم استجابات مناسبة في مثل هذه الأوقات.

3.1.5 العوامل التكنولوجية

تعتبر العوامل التكنولوجية حاسمة عند مناقشة التغيرات التي قد تطرأ جراء تأثير كوفيد-19. ومع تقليص الأنشطة البشرية أثناء فترة الإغلاقات، أصبح الوصول إلى الإنترنت حاجة أساسية، لاسيما لأغراض الدراسة عبر الإنترنت والتعلم عن بعد. وقد دفع هذا التطور بعض المنظمات إلى توزيع بطاقات الإنترنت كجزء من تبرعاتها الخيرية. وقد فرض الطلب المتنامي على خدمات الإنترنت ضغوطات كبيرة على مزودي خدماته في جميع أنحاء البلاد. وتمثل الحاجة إلى تأمين وصول متساوٍ إلى الإنترنت للجميع مصدر قلق بالغ عند التصدي للعوامل التكنولوجية. وفي حين تمضي الحكومة قُدماً نحو الرقمنة، فمن الضروري مراجعة قدراتها التكنولوجية والتدابير المعمول بها للتقليص من الأمية الرقمية في الأردن.

3.2 السيناريوهات

يتضمن تحليل السيناريوهات وبناؤها تحديد النتائج البديلة المحتملة لأداء النظام الذي قد يتطور في المستقبل.[18] وتشمل هذه العمليات «التنبؤ بالقيمة المتوقعة لمؤشر الأداء، بالنظر إلى فترة زمنية معينة، وحدوث مواقف مختلفة، والتغيرات ذات العلاقة في قيم محددات النظام في ظل بيئة غير مستقرة» [19]، أثناء محاولته النظر في التطورات المحتملة ونقاط التحول المتصلة بالماضي.[20] ويقتضي بناء سيناريو في العادة تحديد ثلاثة تطورات مختلفة محتملة: التطورات المتفائلة (أفضل الأحوال)، والمتشائمة (أسوأ الأحوال)، والتطورات الأكثر والأقل احتمالاً والتي تقع فيما بينهما.[21]

ويتضمن بناء السيناريوهات «منهجية التفكير المستقبلي» التي تتطلب مشاركة واسعة من الجهات المعنية وتحليلاً عميقاً للاتجاهات المحددة وسماتها الرئيسية. [22]كذلك، يجب أن يتناول هذا البناء التنمية على المدى القصير، والمتوسط والطويل.

السيناريوهات التالية متفائلة ومتشائمة ومحايدة، وهي مقسمة على المدى القصير حتى نهاية عام 2020، والمدى المتوسط -2021 2022، والمدى الطويل 2025-2020. ويقدم كل سيناريو سرداً يتضمن تحديد (أ) القوى التنظيمية والبيئية الرئيسية الدافعة للتغيير، و(ب) العلاقة المتداخلة بين هذه القوى الدافعة و(ج) أوجه عدم اليقين الحرجة في البيئة المستقبلية. (Provo وآخرون، 2006)

3.3.1. السيناريو المتفائل: الجائحة تحت السيطرة والأمن البشري محمي

يتمكن الأردن من الحفاظ على معدلات الإصابة بحدها الأدنى، ويستمر النظام الصحي في تقديم الخدمات الأساسية، والتعرف على الحالات الجديدة واحتوائها. في المستقبل القريب ومتوسط الأمد ونظراً لتوفر اللقاحات وانخفاض عدد الإصابات، يتم تخفيف تدابير الاحتواء تدريجياً، واستئناف السفر الدولي، وفتح الحدود البرية، وتعود أنشطة الأعمال البشرية إلى الانتعاش ببطء، وتفتح المدارس والجامعات مع تركيز الحكومة على تعزيز الاقتصاد والتكافل الاجتماعي وحمايتهما.

أما في المستقبل المتوسط والبعيد، يتراجع معدل البطالة وتقل أسعار المواد الغذائية والعنف الداخلي، وعليه يستمر الاستقرار السياسي. كما أن الدعم الدولي، واستقرار أسعار النفط، والاستقرار في المنطقة وانتعاش السياحة جميعها عوامل ستساعد الأردن على تجنب الكوارث الاقتصادية والبشرية.

وتشمل العوامل التي من شأنها دعم هذا السيناريو الاستقرار السياسي الإقليمي والمحلي، وتحسن المؤشرات الاقتصادية، وتراجع معدلات البطالة والفقر، وتقليص الفجوات الاجتماعية والانقسامات الطبقية، ووضع قوانين واضحة فيما يتعلق بالجائحة. وعلاوة على ذلك، يمثل التماسك والتكافل الاجتماعيين والصمود المجتمعي أمراً بالغ الأهمية. وتلعب جميع هذه العناصر دوراً أساسياً في التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري في الأردن. ويفترض السيناريو المتفائل تراجع الجائحة، وتسطيح منحنيات الأزمة

18 «تحليل السيناريوهات». 2020. Wikipedia.org. آخر وصول في نيسان/أبريل 2020. هنا: https://en.wikipedia.org/wiki/Scenario_analysis#:~:text=Scenario%20analysis%20is%20a%20process,called%20%22alternative%20worlds%22).&text=In%20contrast%20to%20prognoses%2C%20the,the%20extension%20of%20past%20trends.

19 مسائل عدم اليقين في سلاسل الإنتاج القائمة على الكتلة الحيوية (Uncertainty Issues in Biomass-Based Production Chains)"، 2019، Şebnem Yılmaz Balaman. آخر وصول في نيسان/أبريل 2020. يمكن الوصول إليه هنا: https://www.sciencedirect.com/topics/earth-and-planetary-sciences/scenario-analysis#:~:text=Scenario%20analysis%20is%20the%20process,parameters%20under%20an%20uncertain%20environment.

20 تحليل السيناريوهات». 2020. Wikipedia.org. آخر وصول في نيسان/أبريل 2020. يمكن الوصول إليه هنا: https://en.wikipedia.org/wiki/Scenario_analysis#:~:text=Scenario%20analysis%20is%20a%20process,called%20%22alternative%20worlds%22).&text=In%20contrast%20to%20prognoses%2C%20the,the%20extension%20of%20past%20trends.

21 المرجع نفسه.

22 «كيف تُصنع السيناريوهات How are scenarios made؟ OECD.org". آخر وصول في نيسان/أبريل 2020. يمكن الوصول إليه هنا: http://www.oecd.org/site/schoolingfortomorrowknowledgebase/futuresthinking/scenarios/howarescenariosmade.htm.

المالية، وتوقف تدهور المؤشرات الاقتصادية في الأردن، وقيام الحكومة، بدعم من المجتمع الإقليمي والدولي، بتحفيز الاقتصاد وخفض معدلات البطالة والفقر. كما يفترض السيناريو أن يتبع صانعو السياسات والجهات المعنية نهجاً للأمن البشري، بحيث يُعطون الأولوية لجوانب الأمن الصحي، والغذائي والبيئي وكذلك الاقتصادي (انظر الجدول 8).

ويمكن تصور هذا السيناريو بطريقتين يكون صنع القرار في إحداهما مركزياً مع مراعاة مطالب المواطنين؛ إذ تركز القرارات على الآثار على الأمدين القصير والطويل وتعمل على حماية الدولة ومصالح مواطنيها. تعمل الحكومة هنا على الحلول الممكنة للمساعدة في التخفيف من تأثير الفيروس واحتوائه دون زعزعة الأمن البشري. وفي هذا السيناريو، يتحسن وضع الأمن البشري في البلاد.

من ناحية أخرى، قد يتخذ هذا السيناريو شكلاً أكثر ديمقراطية؛ إذ يتم تسليط الضوء على صمود المجتمع المحلي، ويكون اتخاذ القرارات لا مركزياً. وتتعاون هنا مختلف شرائح الحكومة مع بعضها بعضاً للتوصل إلى القرارات، ويشارك مجلس النواب بشكل كبير في عملية صنع القرار لضمان سماع أصوات المواطنين. كما يتقاسم كافة أفراد المجتمع المسؤوليات والمخاطر والنتائج، فيعمل جميعهم يداً بيد لضمان إنفاذ حقوق الإنسان وتحقيق الأمن البشري.

3.3.2. السيناريو المتشائم: خروج الجائحة عن السيطرة والأمن البشري في خطر متزايد

في ظل هذا السيناريو، يستمر الأردن في اتخاذ جميع أنواع تدابير الاحتواء، بما في ذلك إصدار أوامر الدفاع، ويتبع ذلك ركود اقتصادي عالمي خطير. تضرب موجات متعاقبة من فيروس كورونا البلاد وتطرأ زيادة في أعداد الإصابات والوفيات، لاسيما في المناطق الحضرية ومخيمات اللاجئين. لا يتوفر علاج للآثار الجانبية للمرض ويعاني النظام الصحي من الإرهاق. في المستقبل القريب ومتوسط الأمد، يزداد الفقر والجوع، وتنمو معدلات البطالة وتنخفض الإنتاجية الإجمالية، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الهجرة إلى المناطق الحضرية حيث يبحث الناس عن عمل. تكون الحكومة غير قادرة على رعاية الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر، ويزداد الاعتماد على المساعدات الخارجية وتصبح منظمات المجتمع المدني الدولية هي الجهات الفاعلة الرئيسية.

أما في المستقبل البعيد، ترتفع معدلات العنف الداخلي، وقتل الإناث، والقتل والجرائم، لاسيما في المناطق الحضرية، ارتفاعاً ملحوظاً. تقفز أسعار المواد الغذائية وتزداد معدلات انعدام الأمن الغذائي والوفيات، وخاصة بين الفئات الأكثر ضعفاً، كما يزداد عدم الاستقرار السياسي.

تشمل العوامل المرتبطة بهذا السيناريو عدم الاستقرار السياسي الإقليمي والمحلي، وزيادة تدهور المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، ونمو الفجوات الاجتماعية والانقسامات الطبقية، مع مزيد من الغموض في التشريعات فيما يتعلق بالجائحة. وعلاوة على ذلك، سيكون هناك تفكك اجتماعي، وعنف منزلي ومجتمعي، مع غياب سلطة الحكومة في بعض المناطق. ستعمل جميع هذه العوامل على تعزيز الأثر السلبي لكوفيد-19 على الأمن البشري في الأردن. ويفترض السيناريو المتشائم ارتفاعاً حاداً في انتشار الجائحة، وكساداً، وتعمقاً في الضائقة المالية، وتدهوراً في جميع جوانب الأمن البشري. من شأن العجز الحاد في الأمن الاقتصادي في الأردن زعزعة الأمن الشخصي والمجتمعي والسياسي، وكذلك زيادة حالات انعدام الأمن الغذائي والصحي بشكل ملحوظ، وتسريع الأخطار البيئية القائمة التي تهدد الأردن (انظر الجدول 8).

3.3.3. السيناريو المحايد: احتواء جزئي واستمرار الوضع الراهن

يتمكن الأردن من السيطرة على انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) وتبعاته مع استمرار حدوث موجات تفشٍ محلية للوباء لاسيما في المناطق الحضرية. في المستقبل القريب، تبدأ الأنشطة البشرية بالازدياد ببطء، وتتواصل عمليات الإغلاق الجزئي، وتُخفف تدابير الاحتواء بشكل طفيف. يكون النظام الصحي عاملاً ومتأقلماً، ويتواصل إغلاق المدارس والجامعات عند الحاجة مع استمرار التعليم عن بعد.

أما على المدى القريب والمتوسط، تُرفع تدابير الاحتواء جزئياً وتفتح الحدود بشكل محدود. هذا وتواصل المنظمات الإنسانية

الدولية والحكومية استهداف الفئات الأكثر تأثراً مع تقديم الإعانات لتحسين أمنهم البشري وتلبية احتياجاتهم الأساسية. تواصل الحكومة محاولة إبطاء التدهور الاقتصادي. مع ذلك وعلى المدى الطويل، ترتفع معدلات البطالة والفقر بينما تتراجع جوانب الأمن الشخصي، والمجتمعي والسياسي. يرضخ نظام الرعاية الصحية لضغوطات، ويتعرض للإنهاك ويعمل بقدرة أقل. هذا ويزداد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وخاصة بين الفئات الأكثر تأثراً وضعفاً.

تشمل العوامل التي ينطوي عليها هذا السيناريو إدامة الوضع الراهن من حيث السياسات الإقليمية والمحلية، والمؤشرات الاقتصادية، مثل معدلات البطالة الثابتة، ومعدلات الفقر، والفجوات الاجتماعية والانقسامات الطبقية. ويفترض السيناريو المحايد ارتفاعاً بطيئاً مع ثباته في منحنيات الجائحة والركود والأزمة المالية. سيستمر الاقتصاد في التدهور لكن بشكل بطيء وبدون صدمات حادة ،كما سيساعد الدعم المالي الدولي في التخفيف مؤقتاً من تبعات كوفيد-19 على الأمن البشري في الأردن. ومع ذلك، وعلى المدى الطويل، فإن شكل الأمن البشري في الأردن سيعكس صورة التحديات التي تواجه البلاد (انظر الجدول 8).

ومن منظور الحوكمة الرشيدة، يقدم هذا السيناريو نهج القيادة السلطوية؛ إذ يكون صنع القرار مركزياً وتقبع معظم السلطة بيد الحكومة؛ فضلاً عن الافتقار الواضح إلى الإدماج والشمول. وفي هذه الحالة، يبدو أسلوب التخطيط التكيفي جلياً، حيث تحاول الحكومة التأقلم مع الوضع الراهن حتى تتمكن البلاد من الاستمرار والنجاة. وبشكل أساسي، يكون هذا النهج ضيق الأفق تسعى فيه الحكومة إلى البقاء والصمود بدلاً من التخطيط. وتتبع الحكومة السياسات الدولية وتحاكي الإجراءات والتدابير المعمول بها في البلدان الأخرى؛ إذ فات أوان القيادة الفكرية والابتكار وعفا عليهما الزمن. قد تكون خطة الاستجابة ناجحة ولكنها ستكون على حساب الأمن البشري للأفراد.

الجدول 8: السيناريوهات المرتبطة بالأمن البشري[23]

جانب/سيناريو الأمن البشري	المتفائل	المتشائم	المحايد
الاقتصادي	انخفاض معدلات الفقر والبطالة. يزداد معدل النمو الاقتصادي بثبات بينما يبدأ الاقتصاد في الانتعاش. تكون الحكومة قادرة على خلق وظائف جديدة لتحسين معدلات القوى العاملة. يتم الحفاظ على أسعار الفائدة الحالية. تُنشئ الحكومة برامج الأمان الاجتماعي للمساعدة في دعم القطاعات المتضررة من الجائحة. السلطة في يد الشعب؛ إذ يعمل أفراده بشكل تعاوني نحو تحسين النمو الاقتصادي. ويعمل القطاعان العام والخاص نحو خلق وظائف جديدة، وتعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة وتحسين النمو دون تفاقم أوجه عدم المساواة.	زيادة الفقر، وتزايد البطالة، وانخفاض الإنتاجية الإجمالية، وزيادة الهجرة بحثاً عن العمل. الحاجة إلى التصدي للأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر والهجرة المتنامية إلى المراكز الحضرية. لا يوجد تركيز على معدل النمو الاقتصادي ولا على الحماية الاجتماعية الشاملة؛ إذ تركز كل جهة معنية على البقاء في موقعها واكتساب المزيد من السلطة. يتم تجاهل السكان وأهمية خلق الوظائف لأن ذلك ليس محط اهتمام الحكومة.	زيادة بطيئة ومعقولة في معدلات الفقر والبطالة. تبحث الحكومة عن حلول قصيرة الأجل لزيادة معدل النمو الاقتصادي، مثل تقليص الإنفاق، وخفض الضرائب وأسعار الفائدة أو خلق فرص العمل بصرف النظر عن التكلفة الاجتماعية للعلاقات التعاقدية. لا يوجد تركيز على تعزيز حلول الحماية الاجتماعية الشاملة.

23 مقتبس من: دليل الأمن البشري (2016)

الغذائي	انخفاض أسعار المواد الغذائية وأوجه انعدام الأمن الغذائي. يتم تقليص الحواجز التي تعيق قدرة الأفراد على تنمية الموارد محلياً. يتم تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة. تنشئ الدولة برامج معونة غذائية كافية لمساعدة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على تقليل اعتمادها تدريجياً على المعونات الغذائية الخارجية. يصبح الأردن قادراً على إبرام اتفاقية طويلة الأمد فيما يتعلق باستيراد الماء النقي الصالح للشرب بشكل دائم. يُطور المجتمع إنتاج الغذاء محلياً للتقليص من مستويات الاستيراد المرتفعة بحيث يصبح أكثر استقلالية، ويشارك أفراد المجتمع في الزراعة. تعمل منظمات المجتمع المدني على توفير معونات غذائية كافية للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. يقلل أفراد المجتمع من استهلاكهم للمياه، بينما يبحث أصحاب السلطة عن موارد بديلة لها.	ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، وخسارة الماشية، وتضاؤل إنتاج المحاصيل. تزايد انعدام الأمن الغذائي، وزيادة إنفاق الأسر على الغذاء. ازدياد الجوع وسوء التغذية وما يصاحبهما من خسائر في الإنتاجية. زيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المعونات الغذائية والمغذيات. تزايد الحاجة إلى تطوير ممارسات زراعية مراعية للمناخ. تواصل الدولة الاعتماد على الواردات مع مساهمة منخفضة أو معدومة في الإنتاج المحلي. يواصل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الاعتماد على سياسات المعونة الغذائية لمنظمات المجتمع المدني الدولية واستنفاد موارد المياه الحالية مع عدم وجود خطة متوقعة لتوافر المياه القابلة للشرب مستقبلاً.	زيادة معقولة في أسعار المواد الغذائية مع أخرى بطيئة من حيث انعدام الأمن الغذائي، لاسيما بين الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً. استيراد المياه الصالحة للشرب لضمان بقاء البلاد، مع عدم وجود خطة مستدامة للحفاظ على توافر المياه مستقبلاً.

الصحي	تقلل مكافحة الأمراض من سوء التغذية. تفرض الحكومة تدابير وقائية، مع تحديد عقوبات في حال عدم الالتزام بالتدابير، وتعمل نحو خطة تطعيم مستدامة. يكون القطاع الصحي مستعداً من حيث القدرة والسعة للتعامل مع الأزمات المستقبلية. تتوسع التغطية الصحية، وتقل حالات الإصابة بفيروس كورونا أو تظل ثابتة. يوفر النظام الصحي العام العلاجات واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 لجميع أفراد المجتمع.	المزيد من الأمراض. زيادة سوء التغذية وما يصاحبها من خسائر في الإنتاجية. زيادة العبء على القطاع الصحي جراء العدد المتنامي من الأمراض والحاجة إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وتعزيز الوضع الصحي العام. يقل انخراط الحكومة في إصدار التدابير الوقائية وتقع المسؤولية على الأفراد. تعتمد الحكومة على مساعدات اللقاحات الخارجية، وتفتقر إلى التخطيط المستدام نظراً لنقص التمويل. يتم توفير العلاجات واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 من قبل القطاع الخاص.	قطاع صحي مُنهك إلا أنه عامل. تفرض الحكومة تدابير وقائية وقيود مشددة، ما يؤثر على الأعمال التجارية وحرية الأفراد. تعتمد الحكومة على مساعدات اللقاحات الخارجية وتفتقر إلى التخطيط المستدام نظراً لنقص التمويل. يخطط القطاع الخاص ويستعد للاستجابة على أساسي فوري عند الحاجة إلى اتخاذ إجراء ما. تزداد أعداد الإصابات بكوفيد-19 أو تظل ثابتة. تتوفر العلاجات واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 لأولئك القادرين على تحمل تكاليفها.

البيئي	تفرض الحكومة سياسات صديقة للبيئة مثل: برامج إعادة التدوير التي تُجبر المؤسسات على إعادة تدوير النفايات؛ وفرض قيود جديدة للحد من انبعاثات ملوّثات الهواء ما يعني الحفاظ على التأثير الإيجابي للجائحة على البيئة؛ وحظر النفايات الخطرة غير القابلة للمعالجة والتخلص من النفايات الخطرة عبر المعالجة الكيميائية. تتخذ المؤسسات والجهات الحكومية إجراءات فيما يخص إعادة التدوير وتطوير برامج للتقليص من حجم النفايات، وتبذل جهوداً للحد من تلوث الهواء وضمان إدارة فعالة للموارد.	ستحدث تغيرات مناخية تؤدي إلى مزيد من حالات الجفاف، والتدهور البيئي، والتضاؤل في الموارد المائية والأراضي الرعوية؛ إضافة إلى خسارة الماشية؛ وتصاعد المنافسة في البحث عن المياه والمراعي. ستنشأ نزاعات على الأراضي والمياه. ستكون هناك مخاوف وعواقب أمنية على الصعيدين الإقليمي والوطني عندما يعبر الرعاة الحدود الوطنية بحثاً عن الأرض والمياه. سيستمر الأردن، في أعقاب جائحة كوفيد-19، في إنتاج مستويات عالية من ملوثات الهواء ولن تُتخذ أي تدابير وقائية حيالها. لا يتم التخلص من النفايات الخطرة التي تنتجها المستشفيات خلال جائحة كوفيد-19 بطريقة فعالة الأمر الذي يتسبب في مزيد من التلوث.	يستمر الأردن في طمر النفايات في المكبات، مما قد يتسبب في كميات مفرطة من التلوث في المستقبل. يستمر الأردن في أعقاب جائحة كوفيد-19 في إنتاج مستويات عالية من ملوّثات الهواء ويتم اتخاذ الحد الأدنى من التدابير للحد منها. ستواصل الدولة حرق النفايات الخطرة التي تنتجها المستشفيات خلال الجائحة ما يؤدي إلى انبعاث غازات ضارة في الغلاف الجوي.

الشخصي	انخفاض معدلات العنف. تطور إدارة حماية الأسرة وسائل جديدة لدعم الأطفال والنساء وتنظم حملات للتوعية بكيفية الوصول إليها خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها. تفرض الحكومة عقوبات صارمة على العنف المنزلي بجميع أشكاله. وتتعاون إدارة حماية الأسرة مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية للوصول إلى الأطفال والنساء المعرضين للخطر، وإيجاد وسائل بديلة للدعم. تعمل منظمات المجتمع المدني مع إدارة حماية الأسرة لتعزيز سبل الوصول إليها بالنسبة للأشخاص الذين يلتمسون المساعدة؛ بحيث تتعاون معاً في إنشاء المسوحات واستطلاعات الرأي لتحديد المعايير الرئيسية والجوانب التي يكون فيها الأطفال أكثر عرضة للخطر.	انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتزايد العنف. تصبح سرقة المواشي مميتة. إصابات أفراد المجتمع وجرائم القتل ضدهم، وذلك بسبب سوء استخدام الأسلحة أحياناً. يستدعي تصاعد التوترات والانفصال عن الدولة تطوير برامج لنزع السلاح بشكل عاجل، إلى جانب الحاجة إلى إجراءات لتحسين حكم القانون، والحوكمة الرشيدة والقيادة المحلية. تستخدم إدارة حماية الأسرة الوسائل الحالية لتسهيل وصول الأشخاص الذين يطلبون المساعدة إليها.	زيادة نسبية في معدلات العنف مع إمكانية السيطرة عليها.

المجتمعي	انخفاض النزاعات والعنف بين المجتمعات المحلية. تعمل الدولة نحو توفير تعليم جيد يصل إلى جميع السكان. توفر أنظمة الرعاية الصحية العامة الخدمات للمحتاجين. تضع الحكومة برامج لحماية الوظائف وتخلق فرص عمل. يُمنح التمويل والدعم لمؤسسات الأعمال المتضررة بشدة. تعمل المدارس الخاصة والحكومية معاً لإنشاء منصات مناسبة للطلاب للوصول إلى التعليم. تنتشر المعلومات والوعي بشأن كوفيد-19 عبر القنوات الإعلامية الحكومية والقطاع الخاص.	تزايد النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وزعزعة الثقة بين العشائر. يؤدي ضعف الإدارة التقليدية للحد من النزاعات وحلها إلى تفاقم التوترات. ازدياد الحاجة إلى التخفيف من التوترات في المجتمعات المحلية من خلال بناء السلام، والجهود المجتمعية المشتركة، وبرامج نزع السلاح، وتطبيق حكم القانون، والحوكمة الرشيدة وتعزيز القيادة المحلية. تكون المعلومات والتوعية فيما يتعلق بكوفيد-19 مدفوعة بشكل أساسي من قبل المنظمات الدولية والقنوات الإعلامية. لا تتُخذ أية مبادرة لإيجاد الوظائف أو حمايتها، ويستغل القطاع الخاص هذه الفرصة لرفع الحد الأدنى للأجور.	زيادة نسبية في معدلات العنف مع إمكانية السيطرة عليها. توفر الدولة طريقة بديلة للتعليم، مثل التعلم عن بعد، والتي قد لا يتمكن بعض الأفراد من الوصول إليها. يوفر نظام الرعاية الصحية العامة خدمات الطوارئ فقط للأفراد الأكثر ضعفاً وتأثراً.
السياسي	استقرار سياسي. تتخذ الحكومة قرارات لكنها تستشير أفراد المجتمع بشأن ما يجب القيام به خلال جائحة كوفيد-19. تكون حرية التعبير مكفولة، وكذلك حرية التجمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تدخل الحكومة في حوار مع منظمات المجتمع المدني ويشارك النواب في عملية اتخاذ القرار لتطوير استجابة قوية لجائحة كوفيد-19. يجب أن يتحمل الأفراد مسؤولية الحد من انتشار الفيروس. يختار الأفراد المشاركة عبر الإنترنت، ويتمتعون بحرية التجمع والتعبير عن آرائهم عبره.	تعم أعمال الشغب في أنحاء البلاد، لاسيما في المدن الرئيسية. يكون غياب صنع القرار واضحاً. وتكون عملية صنع القرار بشأن كوفيد-19 مركزية، إذ تُتخذ جميع القرارات من قبل الحكومة وحدها. حقوق الإنسان وحرياته محدودة وتخضع لرقابة الحكومة، وحرية التعبير محدودة أو معدومة، والحركة مقيدة بسبب حظر التجول الذي تفرضه الحكومة، كما أن حرية التجمع غائبة تماماً.	زيادة نسبية لكن يمكن السيطرة عليها في معدلات العنف.

4. التوصيات

تتمثل الغاية المنشودة بشكل عام من التوصيات الواردة أدناه في تقديم خيارات تدخل مختلفة لتسطيح تأثير الجائحة على الاقتصاد والأزمة المالية. إن لتأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن البشري في الأردن واستجابة الحكومة لها القدرة على إعادة تشكيل صورة الدولة لأجيال قادمة. لذا، ينبغي على الحكومة الأردنية تنفيذ مجموعة من السياسات والإستراتيجيات المحددة الخاصة بالسياق والمساعدة في تعزيز استثمارات القطاعين العام والخاص عبر سياسات متسقة بشكل كبير، وتحسين التخطيط والتنسيق عبر القطاعات والجهات الفاعلة. وتحتاج خطة الاستجابة المقنعة إلى النظر إلى الجائحة من منظور العدالة والمساواة، والتركيز على قدرات الأفراد على المدى الطويل واتباع نهج متسق متعدد الأبعاد. وتحتاج أية توصيات للتعامل مع الجائحة وأثرها على الأمن البشري في الأردن إلى تحقيق توازن بين أولويات الصحة العامة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تيسير اتخاذ التدابير القصيرة والمتوسطة الأمد للحد من انتشار الفيروس والتداعيات طويلة الأمد للجائحة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020)

وتتساوى جوانب الأمن البشري السبعة في الأهمية؛ فهي، كما ذكرنا مسبقاً، متداخلة وتؤثر على بعضها بعضاً؛ فإن من شأن التحسن في أحد الجوانب التأثير إيجاباً في الجوانب الأخرى. لذلك، ينبغي أن يكون النهج شمولياً غير مجزأ، وأخيراً، من المهم الإشارة إلى وجود إستراتيجيات وخطط وطنية تستهدف مختلف جوانب الأمن البشري في الأردن فعلاً، والمطلوب هو التزام جاد، وشجاع وصادق ومسؤول لبناء أردن أفضل للأجيال القادمة.

التوصيات السياسية	• تحتاج الحكومة إلى مراجعة إستراتيجياتها التنموية بدعم من المجتمع المدني والخبراء. • تطوير آليات لمراقبة شفافية الحكومة وعمليات صنع القرار. • اتباع نُهج تشاركية وتفاعلية مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني. • تعزيز اللامركزية.
التوصيات التشريعية	• وضع خطة فعالة لمراقبة القوانين الصادرة خلال الجائحة لضمان عدم تعارضها أو تضاربها مع القوانين الأخرى وحقوق الإنسان الأساسية. • تعزيز التكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. يجب على البرلمان أن يضع أجندة الأمن البشري في صميم جهود الدعوة والمناصرة لدى الحكومة. تطوير آليات مساءلة فاعلة لتقييم عمل الحكومة ومراقبته. • إيلاء اهتمام بتأمين الوصول إلى العدالة، لاسيما في محاكم الأسرة خلال فترة الإغلاقات. • العمل على التثقيف القانوني ورفع الوعي بين الأفراد، لاسيما فيما يتعلق بأوامر الدفاع.

التوصيات الاقتصادية	• تطوير سياسات من شأنها تحسين معدلات التوظيف وزيادة عدد الأنشطة المدرة للدخل، والحد من أوجه عدم المساواة في الدخل وضمان عدم استثناء أي أحد منها. • تنفيذ عمليات إنعاشٍ وتعافٍ مراعية للنوع الاجتماعي، مع التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والزراعة الحضرية، والاقتصاد المنزلي، والتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب. • إيجاد حلول بديلة للتوجهات النيوليبرالية، ومراجعة دور القطاع الخاص. • تحقيق التوازن بين القطاعين الاقتصادي والصحي، وتأمين المزيد من التمويل للقطاع الصحي ليكون قادراً على الاستجابة للأزمات الصحية، وتعزيز قدراته عبر زيادة الاستثمار في الكوادر والخدمات الطبية. • التركيز على القطاعات الابتكارية مثل تكنولوجيا المعلومات، والقطاع المصرفي، والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا وقطاع الخدمات. • تبني اقتصاد مؤيد للمجتمع بحيث يركز على ضمان حق الأفراد في حياة كريمة. • الوصول إلى الاستدامة كمفهوم حاسم لجميع القطاعات.
التوصيات الاجتماعية	• تحسين تغطية الحماية الاجتماعية الشاملة من خلال نهج دورة الحياة (من الطفولة حتى الشيخوخة) • ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية، وخاصة الصحة والتعليم. • إضفاء الطابع المؤسسي على الدعم الاجتماعي والنفسي وضمان شموله للجميع وتوفر الموارد الكافية. • البناء على مبادرات التضامن والتكافل الاجتماعي لاسيما في المناطق النائية. • توفير الدعم الاجتماعي والمالي للفئات الأكثر تأثراً، وخاصة النساء والأطفال الفقراء، واللاجئين والعاملين في القطاع غير الرسمي. • ضمان توفير خدمات الدعم لضحايا العنف من النساء.
التوصيات التكنولوجية	• العمل على تمكين الأفراد تقنياً عبر زيادة المعرفة الرقمية، وتقليص الفجوة في الوصول إلى الإنترنت، وتعزيز القدرات والخدمات التكنولوجية. • الاستثمار في نماذج الأعمال الرقمية.
توصيات أخرى	• الاستفادة من خبرات البلدان الأخرى في التكيف مع الفيروس، لاسيما فيما يتعلق بالتعليم عن بعد. • ينبغي على الحكومة إعطاء الأولوية لاعتبارات التغير المناخي وإدراجها في أجندة الأمن الوطني والعمل على الحد من التوسع الحضري.

الملحق 1: أسئلة الجلسة

	الموضوع: التوجهات والدوافع الرئيسية
1	ما هي التوجهات والدوافع الرئيسية المحتملة للتغيير؟ كيف تتفاعل مع بعضها بعضاً؟
2	كيف تُقيم خطة الحكومة للاستجابة لجائحة كوفيد-19؟
3	كيف تُقيم دور التكنولوجيا والإنترنت في خطة الاستجابة؟
4	ما هي نقاط القوة والضعف في نُظم الحماية الاجتماعية في الأردن؟ (التدابير المتخذة من قبل وزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ووزارة التنمية الاجتماعية)
5	كيف يلعب الوعي العام والالتزام بتدابير السلامة دوراً في خطة الاستجابة؟
	الموضوع: تحليل الجهات الفاعلة
1	من هي الجهات المنخرطة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19؟ الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والجمهور.
2	كيف تتفاوت أهميتها وتأثيرها؟ أيها الجهة القائدة؟ وأيها المساندة؟ وأيها الهامشية؟
3	كيف تتفاعل مع بعضها بعضاً؟ هل ثمة مجال للتعاون، إن وُجد؟

الملحق 2: المشاركون في جلسات زوم

الاسم	المنصب
الدكتورة سوسن المجالي	عين سابقة والمستشار الأول في شركة درة المنال للدريب والتنمية
سمر محارب	المديرة التنفيذية لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)
ريم أبو حسان	وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة
الدكتورة منال الوزني	المديرة التنفيذية لشركة درة المنال للتنمية والتدريب
الدكتورة سارة عبابنة	باحثة في مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية
ليندا كلش	المديرة التنفيذية لمركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
الدكتورة لينا شبيب	وزيرة النقل السابقة
الدكتورة سلمى النمس	الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
الدكتور إبراهيم عقل	مدير معهد العناية بصحة الأسرة
الدكتورة عبلة عماوي	مديرة المجلس الأعلى للسكان
الدكتورة رائدة قطب	عين سابقة وأستاذة في الجامعة الأردنية
الدكتور يوسف منصور	وزير الدولة الأسبق للشؤون الاقتصادية
الدكتورة مها العلي	وزيرة الصناعة والتجارة والتموين السابقة
الدكتور مهند العزة	عين سابق وأمين عام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

5. قائمة المراجع

المونيتور، 2020. الأردن يُعيد فرض قيود على المدارس والمؤسسات التجارية بعد زيادة حادة في إصابات كوفيد-19. متاح على: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/09/jordan-schools-suspend-coronavirus-restrictions-spike.html (آخر وصول: 14 أيلول/سبتمبر 2020)

مجموعة الأمن البشري (Human Security Collective، 2020). الأمن البشري وكوفيد-19. متاح على: https://www.hscollective.org/news/timeline/human-security-and-covid-19/?acceptCookies=5f0b4d09daaee (آخر وصول: 14 آب/أغسطس 2020)

IHS Markit، 2020. التقرير القُطري للأردن. Garda. متاح على https://www.garda.com/crisis24/country-reports/jordan (آخر وصول: 14 آب/أغسطس 2020)

منظمة العمل الدولية، 2020. مواجهة أزمة مزدوجة: تقييم سريع لأثر كوفيد-19 على العمال الأكثر ضعفاً في الأردن (Facing Double Crises: Rapid assessment of the impact of COVID -19 on vulnerable workers in Jordan).

جنسينهوغين، جيه، 2020. الأردن والاستجابة الفعالة لكوفيد-19 بتكلفة عالية (Jensehaugen, J., 2020. Jordan and COVID-19 Effective Response at a High Cost). معهد أبحاث السلام أوسلو.

كومارأسوامي، بي.آر.، مانجاري سينغ، 2018. تحديات الأمن الغذائي في الأردن (Kumaraswamy, P.R., Singh, M., 2018. Jordan's Food Security Challenges. Mediterranean Quarterly 29, 70–95). https://doi.org/10.1215/10474552-4397347

بروفو، جيه.، روونا، دبليو.إي.إيه.، لينام، إس.إيه، ميلير، آر.إف.، 1998. بناء السيناريوهات: منهجية متكاملة للتعلم واتخاذ القرار وتنمية الموارد البشرية. روتليدج (Provo, J., Ruona, W.E.A., Lynham, S.A., Miller, R.F., 1998. Scenario building: an integral methodology for learning, decision making, and human resource development. Routledge).

المونيتور، 2020. الأردن يُعيد فرض قيود على المدارس والمؤسسات التجارية بعد زيادة حادة في إصابات كوفيد-19.

كومباز، إي.، 2019. سياسات الأردن البيئية وانخراطه في التغير المناخي. المعرفة. الدليل والتعلم للتنمية (Combaz, E., 2019. Jordan's environmental policies and engagement on climate change. Knowledge. Evidence and Learning for Development).

المجلس الصحي العالي، 2016. الإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي في الأردن للأعوام 2016-2020.

مجموعة الأمن البشري، 2020. الأمن البشري وكوفيد-19 (Human Security Collective, 2020. Human Security and COVID-19).

منظمة العمل الدولية، 2020. مواجهة أزمة مزدوجة: تقييم سريع لأثر كوفيد-19 على العمال الأكثر ضعفاً في الأردن (Facing Double Crises: Rapid assessment of the impact of COVID -19 on vulnerable workers in Jordan).

منظمة العمل الدولية، 2004. الأمن الاقتصادي لعالم أفضل (Economic Security for a better world).

جنسينهوغين، جيه، 2020. الأردن والاستجابة الفعالة لكوفيد-19 بتكلفة عالية (Jensehaugen, J., 2020. Jordan and COVID-19 Effective Response at a High Cost). معهد أبحاث السلام أوسلو.

كومارأسوامي، بي.آر.، مانجاري سينغ، 2018. تحديات الأمن الغذائي في الأردن (Kumaraswamy, P.R., Singh, M., 2018. Jordan's Food Security Challenges. Mediterranean Quarterly 29, 70–95). https://doi.org/10.1215/10474552-4397347

وزارة البيئة، 2013. السياسة الوطنية للتغير المناخي وإطار التوجيه الإستراتيجي للقطاع (2013-2020).

بروفو، جيه.، رووناـ، دبليو.إي.إيه.، لينام، إس.إيه، ميلير، آر.إف.، 1998. بناء السيناريو: منهجية متكاملة للتعلم واتخاذ القرار وتنمية الموارد البشرية. روتليدج (Provo, J., Ruona, W.E.A., Lynham, S.A., Miller, R.F., 1998. Scenario building: an integral methodology for learning, decision making, and human resource development. Routledge).

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2020. المرأة في الأردن: استمرار العنف وغياب الحماية. متاح على: https://euromedmonitor.org/uploads/reports/jordanwomenen.pdf

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020. تقييم سريع لأثر كوفيد-19 على النساء الضعيفات في الأردن. متاح على: https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20jordan/images/publications/2020/unwjcorapidimpactassessmentcovid19v8.pdf?la=en&vs=3456

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020. كوفيد-19 والتنمية البشرية: تقييم الأزمة وتصور الانتعاش (COVID-19 and Human Development: Assessing the Crisis, Envisioning the Recovery).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994. تقرير التنمية البشرية: الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني (Human Development Report: New Dimensions of Human Security).

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواصل دعم اللاجئين في الأردن خلال 2019 (2019 UNHCR continues to support refugees in Jordan throughout).

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الأونروا، 2020. اللاجئون الفلسطينيون في الأردن.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، 2016. دليل الأمن البشري.

البنك الدولي، 2020أ. استجابة البنك الدولي الطارئة لمساعدة الأردن على مواجهة وباء فيروس كورونا)كوفيد-(19. متاح على: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/28/us20-million-in-emergency-response-to-help-jordan-respond-to-the-corona-virus-pandemic

البنك الدولي، 2020ب. عرض عام عن الأردن. متاح على: https://www.worldbank.org/en/country/jordan/overview

منظمة الصحة العالمية، 2020. الأمن الصحي. متاح على: https://www.who.int/health-topics/health-security/#tab=tab_1

منظمة الصحة العالمية، 2017. الوضع الصحي في الأردن لعام 2015. منظمة الصحة العالمية. المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط.

علي يونس، 2020. كيف يعمل الأردن على تسطيح منحنى كوفيد-19. الجزيرة. متاح على: https://www.aljazeera.com/news/2020/04/jordan-flattening-covid-19-curve-200422112212466.html (آخر وصول: 30 تموز/يوليو 2020)

وثائق رسمية:

السياسة الوطنية للتغير المناخي وإطار التوجيه الإستراتيجي للقطاع للأعوام (2013-2020).

الإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي في الأردن للأعوام (2016-2020)

خطة الإستراتيجية القُطرية للأردن للأعوام (2020-2022)

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development